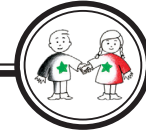


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



## الافتتاحية

### إجراءات حمائية.. أم انفتاحية؟

هاجس جميع الوطنيين هو حماية الاقتصاد السوري قدر الإمكان، من مخاطر الأزمة العالمية. وعندما نتكلم عن الاقتصاد الوطني إنما نقصد تحديدا الإنتاج الوطني ومستوى معيشة الأكثرية الساحقة من الناس.. فتراجع الإنتاج الوطني يعني حكما تراجع مستوى معيشة الناس المترجع أصلاً بسبب اختلال التوزيع بين الأجور والأرباح على المستوى الكلي، وإذا حصل تراجع للإنتاج الوطني، أي انخفاض نمو الإنتاج المادي في الزراعة والصناعة، فإن ذلك سيخلق الأرضية الملائمة لتراجع مستوى المعيشة. وقد لوحظ أصلاً تراجع في الإنتاج المادي خلال السنوات الماضية رغم الأرقام العالية المعلنة للنمو الاقتصادي، فماذا إذا ازداد التراجع في ظل العاصفة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والذي حذر أوباما نفسه مؤخراً من خطر الانهيارات المتسلسلة ودائرة الفقاعات المتفجرة؟ إن رؤية متبصرة في احتمال تطور الأزمة العالمية تؤكد تفاقمها واشتدادها خلال المستقبل المنظور، وهو ما دفع دولا كثيرة للتفكير بأمرين:

الأول: الحد من التعامل بالدولار الذي يلعب دور العملة العالمية، عبر المطالبة باعتماد عملة عالمية جديدة تكون مقياساً جديداً للعملات الوطنية..  
والثاني: التفكير بإجراءات حمائية تخفف من احتمال تأثير الأزمة إلى حين عودة الاقتصاد العالمي إلى مساره الطبيعي الذي لن يتحقق دون إزاحة الدولار عن عرشه العالمي..

وإذا كانت الحال على هذا الشكل، فنظرية إلى السياسات الاقتصادية الحكومية تؤكد استمرار السير نحو إجراءات انفتاحية يمكن أن تهدد الاقتصاد السوري بأخطار استراتيجية، بينما المطلوب عكس ذلك تماماً في اللحظة الراهنة. فالإجراءات الاقتصادية على الأرض تميل نحو المزيد من الانفتاح على الرساميل الخارجية بحجة توفير إمكانية لزيادة الاستثمار في الاقتصاد السوري، وهو الأمر الذي لم يعط نتائج حقيقية نحو الأرض، إن لم نقل أنه أعطى نتائج سلبية، بتوجه تلك الرساميل المتوخاة نحو الفروع الربعية غير الإنتاجية، مما أضر بالاقتصاد الوطني ويتوازنته الرئيسية..

وبحجة توفير المناخ للملائم لمجيء هذه الرساميل، يجري انفتاح سابق له في مجال الاستيراد، أدى فعلياً لإغراق السوق بسلع استهلاكية معمرة (السيارات مثلاً) لم يستفد منه إلا قلة قليلة من الوكلاء اغتنت، وسببت مزيداً من الضغط على الليرة السورية، وعلى مصادر القطع الأجنبي، وسبق ذلك انفتاح في مجال السماح ببيع وشراء الأراضي والعقارات للأجانب مما خلق تهديدات جديدة للأمن الوطني.. ومؤخراً رافق ذلك محاولات لتعديل قانون العمل باتجاه انفتاحي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى استيراد قوة عمل من الخارج على حساب قوة العمل الداخلية المهددة بمزيد من البطالة ونسف جزء هام من حقوقها المكتسبة حتى الآن.. يضاف إلى كل ذلك ما يجري من انفتاح ثقافي يستورد أسوأ ما في ثقافات الخارج على حساب تطور ثقافي حقيقي في الداخل.. والمشكلة أن كل هذه الإجراءات تتم تحت يافطة تشجيع الاستثمار، بينما في الواقع يصبح الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي شبه مستحيل نتيجة لهذه الأجواء ونتيجة للمناخ الذي سببته الإجراءات الانفتاحية التي تطبق في أجواء متغيرة عالمياً وفي توقيت خاطئ وغير مناسب.

بينما المطلوب هو عكس ذلك.. وهناك مزيد من الدول والاقتصادات المهددة بموجة الأزمة تفكر جدياً بإجراءات حمائية لحين استقرار الأوضاع، وتوضّح الأفق اللاحق..

إزاء ذلك تبرز جملة من الموجبات والأسئلة:

المزيد من الحماية لليرة السورية، في ظل وضع تتراجع فيه أسعار المواد الخام، وتتضاءل فيه القيمة الشرائية للعملات العالمية الأساسية، وليس التفكير في تغيير سعر صرف الليرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولحماية الليرة السورية، المطلوب حماية الرصيد الوطني من العملات الصعبة الذي تكون تاريخياً بجهد وعرق الشعب السوري، وليس التفریط به بالسماح بالتصدير دون أية ضوابط، وأهمها إعادة قطع التصدير إلى الداخل، فالميزان التجاري مختل أصلاً لصالح الاستيراد مما ينهك بالتدريج الاقتصاد الوطني، فكيف الأمر إذا ألغى التزام إعادة قطع التصدير إلى مصدره الداخلي؟

والرصيد الوطني من العملات الصعبة قد تكون تاريخياً من ناتج، وبالتالي فائض الإنتاج الحقيقي في الصناعة والزراعة، فكيف ستكون الحال بتراجعهما؟ أن يؤدي ذلك إلى تآكل هذا الرصيد وتجرده هذا الرصيد الذي كان، وما يزال أحد نقاط الاستناد الهامة للقرار السياسي السوري في مواجهة الضغوط الخارجية.

وكيف يمكن حماية الزراعة والصناعة في الظروف الحالية دون سياسات حمائية وتفصيلية وتشجيعية؟ هل يمكن حماية الزراعة والصناعة بسبل البضائع التي تتدفق من الخارج دون أية ضوابط أو حواجز حقيقية؟ أن يؤدي ذلك إلى خروج مئات الآلاف من المرتبطين بالعملية الإنتاجية إلى خارج دائرة الإنتاج نفسه، وهذه العملية يمكن للمراقب أن يلحظها الآن، ويرى أنها قد بدأت تسبب أضراراً كبيرة يمكن أن تتراكم وتفضي إلى توترات اجتماعية لا تحمد عقباها؟

لذلك فإن حماية الزراعة والصناعة في الظروف الحالية تتطلب حماية أصل أساسي من مكوناتها وهو الأراضي والعقارات التي يمكن أن ترى فيها بعض الرساميل الخارجية ملاذاً من الأزمة العالمية إلى حين، والتي لن تفيد اقتصادنا الحقيقي، ناهيك عن أخطارها السياسية المحتملة في ظل الأوضاع المتفجرة في منطقتنا..

إن كل هذه الإجراءات الحمائية المطلوبة، ستعني بنهاية المطاف حماية المواطن السوري نفسه وأجره ومستوى معيشته، كما ستعني حماية اليد العاملة السورية من أخطار الانكماش العالمي الجاري على قدم وساق..

نعتقد أن هذه الإجراءات غير مبالغ بها في اللحظة الراهنة، بل تتطلبها ضرورات التطور الحالي واللاحق. والأفضل أن تجري بأسرع ما يمكن، لأن التأخر بها سيضر الأمن الوطني بمعناه العام، وبالتالي سيلحق أضراراً بالغة بكرامة الوطن والمواطن.



أوباما «المختلف كثيراً عن سابقه» يقدم أوراق اعتماده أمام «حائط المبكى» أي الجدار الغربي للمسجد الأقصى..!

#### المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دمشق ..

#### النقابيون يفتحون النار على السياسات الحكومية 2-3

#### د. غسان طيارة لـ «قاسيون»:

#### وصلنا إلى اقتصاد سوق حر بقوانين مخيفة 7

رفضت واشنطن بلسان كبار مسؤوليها الماليين مطالبة الصين وروسيا للمجتمع الدولي قبيل قمة مجموعة العشرين بالعاصمة البريطانية بتبني عملة دولية موحدة لاحتياطيات الدول، يمكن أن تحل محل الدولار. وكانت بكين أبدت قلقها على مصير تريليون دولار من احتياطياتها بالدولار الأمريكي، في حين قالت موسكو إن اعتماد خيار العملة البديلة يضمن استقراراً أكبر أثناء الأزمات الاقتصادية.

أقر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بمسؤولية بلاده في الأزمة العالمية الراهنة، محذراً من أنها تترك الولايات المتحدة والعالم «داخل دائرة من الفخاخ المتفجرة». وكان أوباما قد اعتبر أن النظام المالي ما زال معرضاً لمخاطر منهجية من الإفلاس والانهيار المتسلسل..

توقعت منظمة التجارة العالمية أن يتراجع حجم التبادل التجاري العالمي عام ٢٠٠٩ بنسبة ٩٪، في حين سبق لمدير صندوق النقد الدولي أن حذر من أن نمو الاقتصاد العالمي قد يكون سلبياً هذا العام بنسبة ١٪، للمرة الأولى منذ عقود.. ولا يعلم أحد كيف تتسجم هاتان النسبتان؟!..

«وحدة الاستخبارات الاقتصادية»، وهي مركز أبحاث بريطاني بارز، حذرت من أن الكساد العالمي على مدار العامين المقبلين ينبئ باضطرابات بالغة، متفاوتة الشدة، في ٩٥ دولة، ناشراً ما أسمته «وباء الاضطراب العالمي». وصنفت الورقة البحثية المخاطر وفق درجات من عشر، جاءت مصر فيها ضمن البلدان المعرضة لمخاطر مرتفعة بمعدل ٤، ٥، ولكنها كانت «متقدمة» على سورية التي حصلت على ٥.٨ درجات.

اعتبر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان أن بلاده تفتقر إلى «القيادة المهمة» لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها، إذ «لا يبدو أن ثمة كباراً في القيادة، ولا أحد ينظر لأبعد من قدميه، أو حتى يخرج من دائرة الأخبار الآنية»، محذراً «من أن أمريكا ليست كبيرة على السقوط»..

فلاش غير اقتصادي: حسب صحيفة «معاريف» الإسرائيلية فإن سلاح الجو الإسرائيلي سينشر قريباً منظومة «قبة الحديد» في محيط قطاع غزة وعلى «الحدود» الشمالية مع لبنان وذلك لاعتراض صواريخ المقاومة...!

### قضية العمالة... في «ورشة» الفريق الاقتصادي!!

يبدو أن صندوق النقد والبنك الدوليين لن يرتاحا قبل أن يمررا مشروع تعديل قانوني للعمل والتأمينات الاجتماعية، فبعد فشل الجولات الأخيرة لهما في كل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومجلس الوزراء، اخترع النائب الاقتصادي عبد الله الدردري ووزيرة الشؤون الاجتماعية خطة جديدة للتفاوض حول القضية، بافتتاحها ورشة عمل تحت عنوان: «خطة إقليمية للبحث عن فرص عمل جديدة في ركاب مخلفات الأزمة العالمية»، تتلخص أهدافها بإيجاد نموذج سوق عمل فعال للدول النامية، لخلق وظائف أكثر وأفضل، وسياسة عميقة تساهم في تحقيق أهداف التنمية والنمو!! وستتضمن الورشة شرحاً مفصلاً لبرنامج «أميال» الذي أعده البنك الدولي ليشمل عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية هي: الاقتصاد الكلي، المناخ الاستثماري، أسواق العمل، التعليم والحماية الاجتماعية.

وفي كلمته الافتتاحية للورشة، قال الدردري: «إن المتتبع لعمل البنك الدولي يرى مدى التطور الفكري الذي شهده البنك، لأن معظمنا يوجه انتقادات له، دون أن يعرف ماذا جرى في البنك خلال السنوات العشر الأخيرة»، وأكد أنه لا يلعب دور المحامي عن سياسات البنك الدولي، لأن البنك أقدر على الدفاع عن نفسه، وهو يدرك مطالبته وأخطائه!!

أما وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، فقد ركزت على ضرورة الاطلاع على الأفكار التي يطرحها البنك حالياً، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والتعرف على آلياته في معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص العمل، وأكدت بأن سورية ستطبق ما يناسبها من نصائح ووصفات البنك الدولي.

هكذا استثمر النائب الاقتصادي والوزيرة كل مهارتهما اللغوية لتبرير إصرارهما الشديد على استدعاء خبراء المؤسسات المالية الدولية، وسعيهما الحثيث لتطبيق وصفاتهم على أرض الواقع.

والأخطر من كل هذا كلمة هادي العربي مدير دائرة الشرق الأوسط للبنك الإسلامي الذي كان مبدعاً في شرح وجهات نظر البنك الدولي حول منطقتنا، حين أكد بأن المنطقة لم تعد قادرة على الاعتماد على القطاع العام في تأمين الوظائف وشبكات الأمن الاجتماعي، ولابد من التركيز بشكل رئيسي على دعم القطاع الخاص وإيجاد المناخات المناسبة له، ليصبح المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الذي بإمكانه استيعاب وإنتاج القوى العاملة المثقفة والماهرة (على مقياس عرض وطلب البنك الدولي!!)..



# في المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دمشق:

## النقاييون يفتحون النار على السياسات الحكومية!!



انعقد مؤتمر اتحاد عمال دمشق في جو مختلف عن الأجواء النقابية المعتادة، حيث طرحت مداخلات واقتراحات على درجة عالية من الوعي الطبقي والاقتصادي، قدمتها معظم الكوادر النقابية الحاضرة في المؤتمر، وأكد أكثر من قائد نقابي لـ «قاسيون» بعد انتهاء المؤتمر: «إن هذه الجلسة تعد استثنائية لاتحاد عمال دمشق، وقد دافع فيها العمال عن ما يرونه صحيحاً ومفيداً للطبقة

العاملة السورية»، البعض الآخر أشار إلى أن تنامي الوعي العمالي جعلهم يرفعون سقف المطالب، والتحدث بالطريقة المناسبة، مهما كانت حدة المطالب عالية. وركزت المداخلات على ضرورة تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لضمان كرامتهم وكرامة الوطن، وطرحت الكثير من الاقتراحات حول اصلاح شركات ومؤسسات القطاع العام، وحول حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة قبل أيام،

وكانت اللهجة قوية في بعض المداخلات الراضية لتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث أكدت أنه لا يحق لتلك المؤسسات الدولية التدخل في القرار الاقتصادي الوطني، مهما بلغت أهمية دراساتها في الموضوع العمالي، ورفضت المداخلات أي مشروع لتعديل قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية يضر بمصالح العمال.

### • غسان السوطري (رئيس نقابة عمال المواد الكيماوية):

#### حكومتنا والقطاع العام!!

إن مطلبنا بإصلاح القطاع العام وإعادة تأهيله ليس ترفاً ولا تنظيراً، بل نراه مطلباً وطنياً، وسلاحاً هامياً للمجتمع بكل مفاصله، التعليمية والصحية والأمنية. لقد بنتا الآن قلقين ومتخوفين من الكلام الذي يدور عن هذا القطاع، فقد سمعنا الكثير من الأقوال البراقة، ولم نر أي فعل، حتى قطعنا الشك باليقين



من خلال تصريحات مسؤول سياسي واقتصادي، قال بكل صراحة: «إن الجهد الحكومي لم يكن منصباً في الماضي على إصلاح القطاع العام»، فهل كان الكلام السابق عن الحفاظ على القطاع العام ودعمه وإصلاحه ذراً للرماد في العيون!! وهل أصبحت كلمة «الإصلاح» تسبب الأذى السمي للمسؤولين فاستبدلها بعبارة «تأهيل للقطاع العام»!!

إن التأهيل بحاجة إلى ضخ الأموال، وطرحت الأفكار والمشاريع، ورسم استراتيجيات للصناعة، ووجود إدارت زهية وملتزمة... لكن الأمور عندنا تتم بارتجالية، ودون أية دراسة، وعندما استقدموا فريقاً أوروبياً لدراسة واقع المؤسسات والوزارات خرج بتقرير لم يأت بجديد، سوى أنه قبض ملايين الدولارات، ليقول بعدم وضوح الرؤية، وعدم وجود إستراتيجية، وعدم كفاءة الطواقم الإدارية، وكل الكلام الذي قلناه مراراً وتكراراً وبالمجان!!

ومن أحدث الوصفات لتأهيل القطاع العام تأتي فكرة التخلص من «العمالة الفائضة» ونحن لا نرى في هذه الوصفة إلا تجبيراً للمشكلة من مكان إلى مكان، ولسنا مقتنعين بوجود فائض عمالة، لأننا نرى انتشار العقود الموسمية في الكثير من شركاتنا.

### أثارت كلمة الناشطة النقابية بلسم

#### ناصر استياء البعض، بسبب جرأتها

#### الشديدة، وإثارتها لبعض القضايا

#### الإشكالية التي لا تطرح في المؤتمرات

#### النقابية عادةً، ولذلك فقد تمت

#### مقاطعتها أكثر من مرة أثناء ألقائها

#### للكلمة، وطلب منها السكوت، إلا أنها

#### أصرت على إكمال مداخلتها حتى

#### النهاية.

#### نرجو من جانبنا أن لا تستعمل

#### وسائل أخرى، في المرات القادمة،

#### لإسكات مثل هذه الأصوات النقابية

#### الجريئة!!

### • بشير الحلبوني (رئيس مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات):

#### أحكام قضائية مبرمة... على الورق فقط!!



المطلوب عند صدور قرار قضائي ببراءة العامل أن يعاد إلى عمله حكماً، دون التقيد بقرار رئيس مجلس الوزراء الذي صادر القرار القضائي. وفي قضية الدعاوى المكتسبة الدرجة القطعية، ولم تنفذ أحكامها من حيث التعويضات، فهناك رسوم لم تسدها الجهات الحكومية المحكوم عليها، ولذلك فإن الأحكام غير قابلة للتنفيذ، رغم أنها اكتسبت الدرجة القطعية لتنفيذ القرارات!!

### • حسام منصور (رئيس نقابة عمال المصارف):

#### إلى متى سيبقى مواطننا في حقل التجارب!!



إن القرار الاقتصادي الصالح هو القرار الذي يحفظ مصالح الدولة، والدولة هنا ليست الحكومة وليست خزينة الدولة، بل هي الوطن بمؤسساته ومجتمعه وقدراته وأثرياته، وبالهجوم التي يحملها هؤلاء الناس، وبجيئته والتحديات الخارجية التي تواجهه، وكل قرار اقتصادي لا يأخذ بالحسبان كل ذلك دفعة واحدة، يضع نفسه في مواضع الريبة والشك، بحيث يفسره البعض من الفقراء بأنه لمصلحة الأغنياء، أو يفسره البعض أنه لمصلحة الخزينة على حساب قوت الناس، وهذه كلها تفسيرات مشروعة، فما بالنا بالتفسيرات غير المشروعة!!

القرار الاقتصادي مجدداً هو قرار وطني، والقرار الوطني هو قرار شعبي، وكل قرار لا يلامس هموم الشعب ليس وطنياً. نعم نريد تحولات جذبية في اقتصادنا نحو الأفضل، سواء كانت بخطى بطيئة أو سريعة، المهم ألا تكون ألماً مميته. من قال للحكومة حين اتخذت قرارها بمسألة رفع الدعم عن أسعار المشتقات إن المواطن لن يتأثر، وكيف اقتنعت «وأقنعت» بأن هذا القرار ليس له أي ارتدادات قاسية على مستوى معيشة المواطن، أو أية صدمات قاسية عليه بعد أن اكتملت سلسلة الحلقات الضاغطة على المستوى المعيشي الذي كان أصلاً دون المستوى!! فإلي متى سيبقى مواطننا في حقل التجارب، وهو يزداد فقراً يوماً بعد يوم!!

هل تستطيع الحكومة الآن اتخاذ قرار لمصلحة المستوى المعيشي للمواطن!!

هناك أحاديث وأخبار في بعض القرى عن لجوء الناس إلى «الاحتطاب» من أجل تأمين التدفئة، وليس هذا إلا مؤشراً واحداً على مستوى المعيشة الذي وصلنا إليه، والذي تنادي الحكومة بتحسينه ليلاً ونهاراً.

لعل مستوى المعيشة أمر غير مفضل في حسابات الاقتصاد الذي ينظر به مهندسو سياساتنا الاقتصادية، حيث لا يدخل في

حساباتهم تمييز المواطن الأكثر تأثراً بالبرد عن الأقل تأثراً به، أو الأكثر تأثراً بالدعم عن الأقل تأثراً، فتخطيط الاقتصاد الكلي عندهم لا يعترف إلا بمواطن واحد يتم القياس عليه!!

الحكومة قامت بحساب معدل وسطي إنفاق الأسرة شهرياً بـ/٢٦ ٥٠٠/ ل.س منذ ٢٠٠٧، وهو رقم ربما يكون صحيحاً، لكن السؤال الأهم الذي نطرحه على الحكومة هو: من أين سيحصل رب الأسرة على هذا المبلغ، حتى وإن كان موطئاً من الفئة الأولى أو الثانية!!

تناقضات غريبة وعجيبة في تفاصيل مستوى معيشة المواطن حدثت قبل بدء الأزمة المالية العالمية، حين أنزلت الحكومة عن أكتافها عبء الدعم وأرخته على أكتاف المواطن. لقد أصيب مستوى الحياة المعيشية بـ «الروماتزم» ونقص المناعة، بل دخل خلال مراحل معينة في حالة «سبات»، إلا أن الشعارات مازالت تكبر وتزيد عند كل مسؤول بقدر حجم طموحاته الوظيفية.

### • سامي حامد (رئيس نقابة عمال خدمات الصحة):

#### مستقبلنا في خطر!!



جاء مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ليعود عن المكاسب التي حققها كعمال ونقابات، خاصة سقف التقاعد البالغ ٧٥٪ من الراتب، وإن التراجع عن هذا السقف في ضوء غلاء الأسعار، والتضخم، وتباعد زيادات الأجور، وطريقة تقدير كفاءة العامل في ظل الموسم /٢٢٢/، يشكل خطراً على مستقبلنا. كذلك فإن إغواء وزارة العمل بالاستناد لتقديرات صندوق النقد الدولي حول وضع مؤسسة التأمينات، غير صحيح وغير منطقي، فلو كانت الدولة قد سددت ما عليها من ديون لا تقل عن /١٦٠/ ملياراً لتأمينات، وكذلك ديون القطاع الخاص، وجرى استثمار هذه المبالغ دورياً لازدادت المؤسسة قوة، وهي اليوم ليست ضعيفة.

بودنا هنا أن نشير إلى القلق الذي ينتاب العمال الذين قضوا سنوات ولم يتم تثبيتهم بحجة الملاك أو غيره، مع أن الإدارات قامت بتشغيل عمال جدد بالكفاءات والوظائف نفسها، وقد زاد تعمير رئاسة مجلس الوزراء مسألة التثبيت تعقيداً، وجعل العمال المؤقتين لقمة سائغة في أفواه بعض الإدارات البيروقراطية.

إننا نطالب بالعودة إلى مضمون القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠١ حرفياً، لبث الطمأنينة في نفوس هؤلاء العمال، وتثبيت الذين أمضوا أكثر من سنتين في عملهم.

كما أن الضرورة تستدعي الدعوة لمناقشة موضوع الضمان الصحي، فهذا المشروع قد طال انتظاره.

### • حسام إبراهيم (رئيس نقابة عمال الكهرباء):

#### عن الروتين القاتل!!



هناك بعض الأمور التي أجد من الواجب طرحها في هذا المؤتمر، وخاصة ما يتعلق بالروتين القاتل. فإذا أراد عامل أن يحصل على سلفة الراتب لظروف صعبة يمر بها، فيجب أن يحصل على موافقة الوزير المختص، ويجب عليه قبل الحصول على

هذه الموافقة الحصول على موافقة رئيسه المباشر، والمدير العام للشركة، والمدير العام للمؤسسة. أما تعويض الصيانة والاعتناء والتكليف بالعمل الإضافي فيجب أن يصدر بقرار من الوزير. وعندما صدر القانون /٥٠/ ورد في المادة /١٦٢/ مايلي: «يضاف إلى شروط التعيين بعد انقضاء ست سنوات على نفاذ القانون، أن يكون المرشح حائزاً على شهادة التعليم الأساسي»، ولكن بعض الوزراء قاموا بإصدار تعليمات برفض هذا الشرط قبل انقضاء المدة المحددة في القانون، مما أدى إلى حرمان شريحة كبيرة من العمل في القطاع العام في أعمال لا تتطلب شهادة التعليم الأساسي، كالحراسة والأعمال العادية وقيادة السيارات وما إلى ذلك.

### • جمال المؤذن (نقابة عمال السياحة):

#### الرقابة المالية تمارس سياسة قمعية على العمال!!

إن عمال قطاع السياحة لم ينالوا شيئاً من الدعم، فحقوقهم مهدورة، ومكاسبهم مسحوبة، وعقود عملهم محدودة ومكثرة، مما قتل لديهم الشعور بالطمأنينة والاستقرار الذي يشعر به إقرانهم في القطاع العام، مما أثر ويؤثر على عطاؤهم، فقد نال عمال هذا القطاع شتى أنواع القهر والاضطهاد من بعض أرباب العمل الذين ألزموا كل راغب بالعمل على التوقيع على استقالات عمل مسبقة، وبراءات ذمة، وعقود عمل مفتوحة التاريخ ليقوموا بملئها حين يشاؤون.

أما الأهم من ذلك فهو أن يحرم عمال هذا القطاع من اهتمام الجهات الحكومية، ممثلة بمديرية التأمينات التي تمارس شتى أنواع الإذلال والقهر بمواجهة العمال، عند سعيهم للحصول على تعويضاتهم القانونية في إصابات العمل، والأمراض المهنية، وترك العمل، والاستقالة، واستحقاق المعاش التقاعدي، حيث يعامل عمال هذا القطاع في تلك المؤسسة معاملة عمال درجة عاشر... طلباتهم غير معابة، وأقوالهم غير صادقة، بحيث تكيل هذه المؤسسة في تعاملها مع مشتركها بمكياالين، مكياال للعمال في القطاع العام، ومكياال آخر للعمال في القطاع الخاص، مع أن الطرفين هم من المشتركين المتساويين في النسب والحقوق والواجبات.

ومع ذلك فإن العمال الذين يؤمل منهم الاشتراك يعاملون بشكل غير لائق، وتقوم المؤسسة بهضم حقوقهم، وحتى أنها تخالف القانون في عدم منحهم لحقوقهم، وذلك تحت ذريعة وجود توجيه واضح من الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي أيضاً يمارس السياسة البوليسية القمعية حين النظر في الإعانات المطلوبة لعمال هذا القطاع.

سنقول بصراحة بأن خوفاً حقيقياً بات يدهمنا من مستقبل ومصير عمال هذا القطاع، من أن تحتضنهم إحدى جهات المجتمع المدني، لترعى شؤونهم تحت تسمية اتحاد نقابات عمالية حرة خاصة، وحصول مثل ذلك لا يدعو للاستغراب طالما أن التعددية وعدم الحصرية قد امتدت في وطننا حتى شملت جميع مجالات الإعلام، والتعليم المهني والجامعي، وقطاعات التأمين والمصارف، والشركات العامة الحصرية الأخرى، فهل من رد من الحكومة على هذا الخوف!!

!!



## رئيس نقابة عمال السكك الحديدية حسين فهد حمدان أكد أن الفساد أصبح العقبة الكأداء في وجه المؤسساتية، وفي وجه المصالح الوطنية، ويات يشكل العنوان الأكبر للنهب المنظم للقطاع العام الصناعي والخدماتي مما أدى لرفع تكلفة الإنتاج، وتكديسه، وهو ما انعكس سلباً على المواطن من خلال تدني مستوى الجودة ورفع أسعار المنتج، وعلى الخزينة العامة حيث راح يرهقها ويقف عائقاً في وجه التنمية المرجوة

تعويض طبيعة العمل بنسبة ٢٪، وتعويض مخاطر المهنة مازال يراوح ما بين وزارة الصناعة ووزارة المالية.

نطالب بإعادة النظر في قانون الحوافز الإنتاجية المعمول به منذ عام ٢٠٠١، حيث أن شرائح الحوافز لم تعد تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله، بسبب ارتفاع أسعار الأسمت ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨، بزيادة قدرها ١٥٠٪ لسعر الطن الواحد، فهل من المعقول أن تبقى قيمة علاوة الحوافز /٦٢/ ل.س للطن المنتج؟!!

### • زكريا ياغي (رئيس نقابة النقل البري):

#### قانون السير يزيد من تفشي البطالة!!

إن الكثير من مواد قانون السير الجديد قد جاءت جائرة بحق الأخوة السائقين، وخاصةً المادة /٢٢٢/، هذا فضلاً عن غرامات المخالفات المرورية، والتي تتجاوز قيمة بعضها الـ ١٠ ألف ليرة، كما أن تعرفه النقل لا تتوافق مع التكاليف التي يدفعها السائقون بعد ارتفاع أسعار الوقود، مما أدى إلى ترك العديد من السائقين لأعمالهم، فزاد بذلك عدد العاطلين عن العمل. نطالب بتعديل قانون السير بما يتناسب مع البنى التحتية في القطر.

### • نبيل بركات (رئيس نقابة الصناعات الخفيفة):

#### تساؤلات عن التقاعد المبكر!!

إن البطالة تتفاقم يوماً بعد يوم نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية، ونتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تسريح عدد كبير من عمال القطاع الخاص غير المصرح عنهم لدى مؤسسة التأمينات. بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص من خلال التجربة على استيعاب الوافدين إلى سوق العمل. ونتيجة تراجع الحكومة في أدائها الاجتماعي وفي خططها الاستثمارية مما أدى إلى عدم فتح مجالات عمل جديدة.

وبمناسبة اقتراب صدور قانون التقاعد المبكر الاختياري، يجب علينا أن نتوقف لنسأل أنفسنا: من أين تأتي رغبة الكثير من عمالنا بالتقاعد المبكر، بعد أن كنا نرى الكثير من عمالنا الذين يحاولون على المعاش يسعون لتمديد خدماتهم.

ترى هل يصب التقاعد المبكر في مصلحة العمال؟ أليس خروج العامل من العمل بعد خبرة خمسة وعشرين عاماً، يترك أثراً سلبياً على العملية الإنتاجية؟ يحتاج الأمر منا إلى التوقف بعلمية عند هذا الموضوع، ودراسته من مختلف الجوانب.

### • صالح منصور (رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج):

#### صناعة النسيج...تختنق!!

إن ارتفاع حصة الاهتلاكات من كلفة المنتج في قطاع الغزل والنسيج له تأثير سلبي على المنافسة في السوق، إضافة إلى عدم ضبط عمليات الهدر في المواد والقطع التبديلية. كما يعاني هذا القطاع من عدم وجود خبرات فنية كافية، وخاصة في مراحل التجهيز النهائي (الصباغة والطباعة).

يجب إعادة النظر في إعادة تمويل عمليات الاستبدال والتجديد عن طريق الدولة، وتسديد المتبقي من رؤوس الأموال للشركات، ورفع رأسمائها وفق الواقع الحقيقي، وحل التشابكات المالية بين جهات القطاع العام، وتعيين عمال إنتاج جدد بسبب صعوبة العمل في هذه المهنة، علماً أن جميع شركاتنا تعاني من نقص في عمال الإنتاج، نتيجة توقف التعيين منذ حوالي العشر سنوات، مما أثر سلباً على تنفيذ الخطط الإنتاجية، وإلى ارتفاع كلفة المنتج. علماً أنه لا توجد أية عمالة فائضة في شركاتنا.

نطالب بشمول العاملين في القطاع الخاص بجميع التعويضات التي يتقاضاها العاملون في القطاع العام، وبمراسيم زيادة الرواتب والأجور، وتسجيل العاملين في القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية ببرواتبهم الفعلية.

### • أمل نصر (عضو مكتب نقابة عمال الصناعات الغذائية):

#### أين وزارة العمل مما يحصل!!

بالنسبة لموضوع مكاتب استقدام الخدمات المنزليات، ومكاتب استقدام

### • محمود الرحوم (رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية):

#### مطالب متعددة

بالنسبة لمعالجة وضع الشركات الخاسرة والمتوقفة عن العمل في معامل الصناعات الغذائية، وللهيوس بواقع هذه الشركات، نؤكد على المقترحات التالية:

وضع الإطار القانوني للعمالة الفائضة، وإلغاء الرسوم والضرائب التي تفرض على عمليات الشراء والمبيع، وخاصةً على المنتجات، وتأمين المواد الأولية اللازمة للصناعات وبأسعار مخفضة.

وقف احتساب الاهتلاكات التي تدفع على الآلات المستهلكة دفترياً.

تطوير وتشجيع الزراعات الصناعية اللازمة لمعامل الكونسرو، وتأمين الحليب من مبادر الدولة وبأسعار مخفضة.

الإسراع بإعداد مشروع قانون مكافحة الإغراق ودعم المنتج المحلي.

منع إدخال سلع غذائية مستوردة كالمياه والبيرة والكونسرو إلا بعد التأكد من مواصفاتها، وسلامتها صحياً، ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

### • بلسم ناصر (نقابة عمال التنمية الزراعية):

#### ما الذي تبقى من ركائز حماية قرارنا السياسي!!

يبدو أن اهتمام رفاقنا في اتحاد دمشق بالقطاع الزراعي، لا يختلف كثيراً عن اهتمام حكومتنا به، حيث لم يأخذ الحيز الذي يستحقه بالرغم من أهميته التي يتفق عليها الجميع.

أردت أن انطلق من هذه المقدمة لأقول: أننا إذا ارتضينا لسورية أن تكون دولة الصمود والممانعة، والداعمة دائماً لحركات المقاومة؟ فإذا هيأنا من مقومات وركائز نحمي بها قرارنا السياسي، تجاه كل ما يحصل من متغيرات وضغوط معلنة أو غير معلنة بحقنا؟

فلسياسة المقاومة تقوم على اقتصاد مقاوم، وإعلام مقاوم، وثقافة مقاومة... فهل تحقق لنا كل ما سبق؟ أو على الأقل هل نسير بالطريق الصحيح لحماية سياستنا؟

سئلت كوندوليزا رايس: لماذا لا تستطيعون أن تجبروا سورية على تغيير مواقمها؟ فردت ببساطة واختصار: لأنها لا تستورد القمح..

لنرجع إلى الوراء قليلاً، لقد كنا سابقاً نخزن القمح لسبع أو خمس سنوات على أقل تقدير.

وبالرغم من إصدار القوانين المشجعة للاستثمار، وحرصنا على هئية الظروف الملائمة لها، فإن نسبة الاستثمارات الزراعية من عام ١٩٩٢ لغاية عام ٢٠٠٨ لم تصل إلا إلى نسبة ٢,٤٪ فقط من الاستثمارات، فهل هذا يخدم نهجنا المقاوم؟

في ظل الانجازات والتطورات التي حدثت في مجتمعنا، لم يعد مقبولاً أن تتمكن المرأة من الحصول على حقها السياسي والاقتصادي، وأن تبقى مظلومة من الناحية الاجتماعية، لذلك نطالب بصدور قانون تعديل الأحوال الشخصية، بما ينسجم ويتلاءم مع حقوق المرأة، وكذلك أن يتم تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيكون للمرأة العاملة الحق في أن ترث راتب زوجها المتوفى دون شرط تقاعدها من العمل، أسوة بالرجل.

### • محمد سلمون (رئيس نقابة الأسمت والسيراميك):

#### من فصول التخبط الحكومي!!

لقد أرخت الأزمة المالية بظلالها على دول العالم كافة، وساعدت في إغراق أسواقنا بالمنتجات التي لا ترقى في جودتها للمنتج المحلي، الأمر الذي انعكس على وضع العمالة في هذا القطاع، حيث قام بعض أصحاب العمل فيه بتسريح العديد من عمالهم، إضافة إلى تراكم كميات كبيرة من السيراميك والبياضات الصحية، بسبب عدم القدرة على المنافسة في ظل فارق الأسعار بين المنتج المحلي والمستورد.

لقد قضت المادة /٩٨/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة بمنح تعويض طبيعة العمل بنسبة ٨٪، وتعويض مخاطر المهنة بنسبة ٩٪، بينما التعليمات التنفيذية الصادرة عن مجلس رئاسة الوزراء جاءت مخيبة للأمال، حيث منحت بعض عمال الإسمنت

### • وحيد منصور (رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية):

#### من شجون القطاع الزراعي!!

نطالب بما يلي:

إعادة دعم المشتقات النفطية للقطاع الزراعي، حيث أدى رفع الدعم إلى انعكاسات سلبية على السلع الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وعدم التكافؤ بينها وبين أسعار المحاصيل الزراعية.

إعطاء قطاع الزراعي الأولوية في توجيهات خطط التنمية والإنفاق العام.

تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من أعلاف وبيذور وأدوية وسماد وغيرها، بأسعار مدروسة ومدعومة من الدولة.

تطوير تسويق وتصنيع المنتج الزراعي الفائض للاستفادة من القيمة المضافة، وبما يحقق أكبر فائض اقتصادي للمنتجين والدولة.

### • علي مرعي (رئيس نقابة عمال النفط):

#### الأسعار ترتفع، والتعديلات تستمر!!

إن ارتفاع أسعار المحروقات، وخاصةً مادة المازوت، انعكس سلباً على معظم شرائح المجتمع، مما يوجب إعادة هيكلية التوزيع. علماً أن الارتفاع المفاجئ ودون التدرج أثر على عملية التحول الاقتصادي في المجتمع، باعتبار أن مادة المازوت تعتبر مادة أساسية، وتبس الصناعات الزراعية وغيرها، وحياة الإخوة المواطنين. إن عدم دراسة ارتفاع أسعار مادة المازوت، وعدم دراسة طبيعة الأجور، وعملية التضخم الاقتصادي، أثر سلباً على اقتصادنا الوطني، فهل من المعقول أن يرتفع سعر اللتر إلى ١٨/ ل.س/ دفعة واحدة، وهل كانت القسائم المدعمة مثمرة؟

نطالب بالسعي لوقف التعديلات على خطوط المشتقات النفطية بين حمص والمنطقة الجنوبية، والعمل على حل هذه المشكلة بالسرعة الممكنة. علماً بأن الخسارة المقدرة من مادة المازوت تبلغ /١١,٨٤٠,٠٠٠/ ل.س في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وما زالت التعديلات مستمرة، وازدادت في بداية هذا العام حتى بلغت /٣٢/ تعديلاً.

كذلك نؤكد على ضرورة تحقيق الخطوات التالية:

إصدار نظام خاص بالصناعة النفطية لوزارة النفط والمؤسسات والشركات التابعة لها.

إصدار الملاك العدي للعاملين في الشركات النفطية.

حل مشكلة عمال شل، وقضية تأميناتهم التي اكتسبوا حكماً مبرماً بنيلها، ولم تنفذ شركة شل الحكم.

منح العاملين في المركز الوطني للزلازل الذي أحدث مؤخراً الوجبة الغذائية والطبابة الشاملة.

إلزام الجهات العامة والخاصة بإجراء الدراسات الجيولوجية في المؤسسة العامة للجيولوجيا حصراً، كونها أخصائية في مجال هذه الدراسات.

### • أسعد حمدان (رئيس نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام):

#### النشاط النقابي تحت وطأة التعتيم الإعلامي!!

نرى أن الإعلام المحلي قاصر عن تغطية بعض القضايا، وخاصةً العمالية، وذلك بعدم تسليط الأضواء على كل الطروحات والقضايا التي تتطرق لها قيادتنا النقابية في اجتماعاتها ومؤتمراتها السنوية.

ونوصي بعد انتقال دار البعث إلى القيادة القطرية لحزب البعث، بتثبيت العمال في دار البعث، وعددهم أكثر من /٦٥٠/

عاملاً مياوماً غير مثبت منذ فترة طويلة، تتراوح خدماتهم من ١٠ إلى ٢٧ سنة، وغير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية وطبيعة العمل، علماً أن هؤلاء العمال فنيون ويعملون على آلات الطباعة بكافة أنواعها، ويمارسون عملهم بشكل متواصل، ويعتبرون ركيزة أساسية في دار البعث وفي العمل الموكل إليها.

كما نوصي المؤتمر بالتوسط مع وزير المالية للإسراع في تأمين المواصلات لعمال المطبعة والجريدة الرسمية، بسبب العبء المادي الكبير الذي يتكبده العمال، علماً أن أغلبيتهم من الفئة الرابعة، ونطالب بتخفيض رسوم تسجيل أبناء العمال في التعليم المفتوح والموازي بجامعة دمشق أسوة بأبناء المدرسين.



العمالة الأجنبية، نلاحظ أن معظم هذه المكاتب غير مرخصة، وغير قانونية، وبعضها يشغل العاملات الأجنبية في أماكن غير شرعية وغير أخلاقية.

هذا فضلاً عن أن قسماً من العمالة الأجنبية يشغل في القطاع الخاص كبديل لليد العاملة الوطنية، علماً أننا الآن تحت وطأة عودة أبنائنا من الخليج بعد استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية.

والسؤال: أين اتحاد العمال ووزارة العمل من كل هذا؟!

لقد انعكس الواقع الاقتصادي المتردي على حياة عائلاتنا، حيث استفحلت ظاهرة عمالة الأطفال في كل الأماكن، حتى ظهرت على أدرج اتحاد عمال دمشق، وهو أول من يمانع عمالة الأطفال! ولكن كيف السبيل إلى مكافحة هذه الظاهرة وواقفنا الاقتصادي مستمر بالتدري؟!!

أما عن واقع المرأة العاملة في القطاع العام فباستطاعتنا أن نقول إنها مساوية للرجل تماماً في الحقوق والواجبات، ولكنها لا تزال مظلومة على صعيد القوانين الاجتماعية، فهي غير قادرة على منح جنسيتها لأولادها، واصطحابهم خارج القطر دون موافقة الزوج.

### • محمد غسان منصور (رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب):

#### من مطالب عمال البناء.

نطالب بما يلي:

- العمل على تحديث الآليات، وخاصةً الإنتاجية منها، لتكون شركاتنا على قدم المساواة مع شركات القطاع الخاص، حتى تتمكن من منافستها في السوق.

- تثبيت العمال بقانون يصدر عن رئيس الجمهورية، على غرار القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠١

- منح العاملين مزاياهم التي نص عليها القانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤

- المطالبة بإصدار نظام للحوافز يكون منسجماً مع وضع شركاتنا وعمالنا وآلياتنا، ويلبي متطلبات المرحلة القادمة.

- العمل على إيجاد أنظمة داخلية مالية ومحاسبية موحدة، لتوحيد الشركات، نتيجة لتفاوت التعويضات والحقوق داخل لشركة المحدثة.

- التأكيد على تبديل عمال الصرف الصحي بشكل دائم ومنظم، بعد أكثر من خمس سنوات خدمة، وذلك بسبب الظروف الصحية السيئة التي يعملون بها، نتيجة انتشار الروائح والحشرات، مما يعرضهم للإصابة بالأمراض المهنية.

### • أيهم جرادة (رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية):

#### التعليمات التنفيذية تفرغ القوانين من مضمونها!!

من خلال جولاتنا الميدانية على البعض من الشركات العامة، وأرباب العمل في القطاع الخاص، لاحظنا التالي:

الأعباء الكبيرة التي تتحملها المنتجات المحلية، بسبب الارتفاع الكبير في الرسوم والضرائب بكافة أنواعها على مستوردات المواد الأولية الداخلة في الصناعة.

استنزاف قدرات الشركات الإنتاجية والمالية لأسباب عدة، منها الموضوعية ومنها الذاتية.

تنص المادة /١٨/ الفقرة /د/ على ما يلي: «تقوم المؤسسة العامة أو الشركة باعتماد معايير ومعدلات الأداء لكافة نشاطاتها، ويجوز صرف ١٠٪ كحد أقصى من الأرباح السنوية الصافية للعاملين فيها، والتي تزيد على الأرباح الصافية المحددة في معدلات الأداء والمعايير المعتمدة، وذلك للجهات التنافسية فقط.» ونحن كتتنظيم نقابي نجد في هذه المادة الآلية التنفيذية

الحاضرة، من أجل تحويل العامل من مجرد موظف إلى شريك.

إلا أن التعليمات التنفيذية ووزارة المالية كعادتها فرغت هذه المادة من مضمونها، ولم يستند حتى الآن بموجب هذه المادة إلا عدد

قليل جداً من الجهات العامة. وهنا نطالب بصدور القوانين متضمنة التعليمات التنفيذية مباشرة، دون أن يفسح المجال لأي اجتهاد من أي موظف في تفسير هذه القوانين والمراسيم، والتوسط لدى وزارة المالية لتفعيل هذه المادة، وترك وضع المعايير

لمجالس الإدارات واللجان الإدارية كما ورد في متن القانون /٢/ نفسه.

■ متابعة: علي نمر





# في المؤتمر السنوي لفلاحي الحسكة..

# من يتآمر على خبز الناس.. يتآمر على الوطن!

لأراضي أملاك الدولة.
- **تركي المنديل «جمعية خريطة»:**
قال: الإعانة التي قدمت من منظمة الفاو كانت ٧٨٠٠ حصة وزع النصف والسؤال أين النصف الثاني؟، ومن هو المسؤول وطالب بالكشف عن ذلك ومحاسبة المسؤول عن تأخير مشروع شرق كوكب لمياه الشرب وقال إن وجود المصرف الزراعي في حال عدم توفير مستلزمات الإنتاج هو ضرب من العيب، وإن من يتآمر على خبز الناس يتآمر على البلد، وطالب بإعادة المجلس الزراعي الأعلى إلى العمل، وإيجاد صندوق التأمين الزراعي، كما طالب بإعانات مادية وعينية، وأكد على ضرورة تأمين الطبابة في مجال العمليات الجراحية وأمراض الكبد.

كان واضحاً لمن حضر المؤتمر حجم المعاناة التي يعاني منها الأخوة الفلاحون وهم ملح هذه الأرض، إذ عكست المداخلات واقع حال قاعدة التنظيم الفلاحي.. وقائع مريرة عديدة تخللت المؤتمر، فهذا فلاح يقدم وثائق عن فساد رئيس مصرف زراعي (مصرف تل براك) قائلاً: قدمت شكاوى لكل (الجهات) ذات الصلة ولم يحاسبه أحد؟ وذلك يسأل هل الفلاح بخير معلقاً على شعار المؤتمر (عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير)، ليرد عليه أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي «شو تقييملك؟» رد الفلاح: الشفافية طريق النجاح، والخجل يؤدي إلى الفشل؟! وفلاح ثالث يصرخ «إحنا جوعانين»، فيرد عليه أمين الفرع أيضاً: «شو بدك تاكل أنت وأولادك ببلاش»؟

وهنا نقول إن الفلاحين إذ يطرحون مطالبهم بهذه الطريقة الواضحة والصريحة، فإن ذلك حق لهم، يكفله القانون والدستور، وليس من حق أحد أن يقاطعهم أو يمنعهم، ولاسيما أنهم يشكلون أغلبية شعبنا، ويساهمون بنسبة عالية من الدخل الوطني، وما تقدمه الحكومة من قروض وخدمات ليست منة، بل حق مشروع!

● **متابعة واعداد : مراسل قاسيون**



تحدث عن البطالة المستفحلة وأثارها، والهجرة الكبيرة من المحافظة جراء وجود جوع حقيقي، طالب بإلغاء الديون وتخفيض أسعار الطاقة وتحسين نوعية البذار وقال: هناك بعض الفلاحين لديهم إشعار بالاستلام، ولم يستلموا بعد وطالب بدوره بإلغاء المادة ١٠٦ من قانون العلاقات الزراعية، وخصوصا مصرف تل براك والمصارف الزراعية للمناطق البعيدة ، وكذلك وتأمين المواصلات للمناطق البعيدة ، وكذلك المراكز الصحية، وحول ردم الآبار طالب بإلغاء مركزية القرارات.

- **ممثل «جمعية السبع سكون»:**

نبتعد عن المدينة ١٨ كم لا يوجد طريق معبد ولا مياه شرب ولا أية من مستلزمات الحياة الكريمة وكذلك طالب بعزل منطقة الاستقرار الثالثة عن الرابعة.

- **سامي العلي «جمعية المثاليث»:**

طالب باستمرار دعم الأعلاف ومركز صحي في قرية خويتلة وإلغاء أجور المثل والتوزيع النهائي

- **ترفة السالم «جمعية البازاري والخضن»:**
أكدت أن لديها زوجاً وأولاداً معاقين وطالبت بالرعاية الصحية.

- **علي الموسى «جمعية فيضات شامية»:**

هناك من استلم ٣٠٠ ليرة منحة القطن والبعض لم يستلم، وطالب بتسهيل أمور الفلاحين في دوائر الدولة وقال هناك من هو قريب من خطوط الكهرباء وما يزال على ضوء السراج وطالب بتوسيع شبكة الطرق الزراعية.

- **محمود اسماعيل «جمعية قبر شامية»:**

طالب بإلغاء ديون الفلاحين، وتفعيل مرسوم ٢٠٠٣ حول تقسيط ديون الفلاحين وإلغاء رسوم قناة ري تل مناص

- **محمود عيسى الأحمد «جمعية مخروم»:**

طالب بقروض لشراء الأغنام، والإسراع في تنفيذ مشروع مياه مغلوجة، وطالب بالهاتف الثابت وتحسين طريق جبل عبد العزيز الحسكة وشطب منطقة الاستقرار الرابعة.

- **فارس دوكو «جمعية كريزيل»:**

# فلاحو بلدة «نهر البارد» يعترضون.. ويكسبون جولة!

يصرخون: «لن تأخذوا الماء ونحن أحياء.. نموت الآن خيراً من أن نموت غداً جوعاً».. ما حدث جاء ليؤكد انعدام الثقة بين الجانبين، فالمحافظة كانت قد أكدت أنها عدلت عن تنفيذ المشروع بناء على اعتراضات أهل البلدة، وقد ثبت ذلك محضر اجتماعها في ٢٠٠٨/٩/٤ الذي ترأسه محافظ حماة بحضور كل من عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة والخدمات ومدير الموارد المائية بحماة ومدير عام مؤسسة المياه وأمين فرقة نهر البارد ورئيس البلدية، حيث جاءت إحدى القرارات لتؤكد الموافقة لمؤسسة المياه على متابعة تركيب خط بديل لخط القديم فقط، وليس زيادة عمليات الضخ، غير أن الأهالي عدّوا ذلك مناورة مكشوفة، ليفيقنهم أن الخط القديم يعمل بشكل جيد، وما الغاية من تركيب خط جديد إلا زيادة ضخ كمية المياه ووضعهم أمام الأمر الواقع..

وفيما لو أنشئت هذه الخزانات ستلتهم ١٤٠٠ دนม من أخصب الأراضي الزراعية والأفضل لو تقام في منطقة قنية الواقعة بين منطقة نهر البارد وجسر المسيل، حيث يوجد خزان طبيعي ولا يحتاج إلا لبعض الإضافات الفنية.

**ويقول أحد المواطنين:** الآن يوجد ثلاث مضخات عاملة على مدار ٢٤ ساعة تضخ الواحدة منها من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ م٣/سا، حسب قياس عام ٢٠٠٥، ونظام التقنين يطبق على القرى المستفيدة من المشروع، ويوجد في بلدة نهر البارد أحياء عطشى لاتصلها المياه، أما باقي الأحياء فيطبق عليها نظام التقنين ١٢ ساعة يومياً. ويضيف: جرت محاولات عدة للتحدث مع المواطنين وإقناعهم بالتخلي عن معارضة تنفيذ المشروع إلا أن المواطنين يرون القضية قضية حياة أو موت.

**المواطن نصر أبو راتب:** تحدثنا إلى الجهات الرسمية وقلنا لهم: أمّونا لنا فرص عمل وخذوا الأراضي مع مياه النبع وفي الحقيقة (لولا البامية وزراعتها لمتنا من الجوع وسرحنا عالشحادة).
**المواطن صالح أحد العاملين في مجال السياحة** يستثمر مقصفاً شعبياً يقول: يوجد أكثر من عشر أسر تستفيد من هذه المهنة، في الصيف تجري ساقية مياه في مجرى النهر تجتذب السياح وتؤمن لنا مصدر رزق، فأين سندهب في حال جفت هذه المياه؟؟ كان على المسؤولين أن يفكروا بمصير هذه الأسر قبل أن يتخذوا مثل هذا القرار وكلنا أمل ألا يعاودوا الكرة مرة أخرى.

**ونتيجة لما حدث يوم ٢٠٠٩/٣/١٠ اجتمع المحافظ مع فعاليات المنطقة يوم الخميس في ٢٠٠٩/٣/١٣ بحضور مدير مؤسسة المياه في حماة وأعضاء مجلس الشعب الذين يمثلون المنطقة في المركز الثقا في مدينة السقيلبية، ونماشيا مع الواقع الجديد الذي فرضه الأهالي أكد المحافظ أن المشروع قد انفي**

■ **يامن طوير**

الشرب بطرق مجحفة، حيث راحت البيئة تخسر ثوبها الأخضر متحولة إلى شبه صحراء.. وبعد أن كان نهر البارد يروي ما يزيد عن ١٥٠٠٠ ألف دนม، صار يروي ٣٠٠ دนม فقط، ولسوء تقدير العواقب الاجتماعية والاقتصادية على أهالي نهر البارد والقرى المحيطة بها، زادت المحافظة نسبة استجرار مياه الشرب من نبع نهر البارد من ٦٠٠ م٣م بالساعة إلى ٨٠٠ م٣م، علماً أن نسبة كبيرة من مياه النبع موسمية شتوية تضعف بتوقف هطول الأمطار، وهذا ما دفع الأهالي للاعتراض مرات عديدة، لكن دون جدوى، إلى أن جاء يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٣/١٠ حيث وقعت مواجهة بين الجهة المنفذة وآليات الحضر المصحوبة بعشرات العناصر من قوى الأمن الداخلي، وبين أهالي البلدة الذين تصدوا لهم ومنعوهم من تنفيذ المشروع، إذ وقفوا صفاً واحداً أمام السيارات والعناصر ومنعوا آلات الحضر عن العمل وراحوا

**النتيجة الأولية للبرودة المتزايدة التي تطبع العلاقة بين أهالي بلدة «نهر البارد» والجهات الرسمية في محافظة حماة، هو أن القسم الأعظم من أراضي هذه البلدة بات متصحراً، والبقية الباقية آيلة إلى المصير ذاته، إذا أخذنا بعين الاعتبار انتفاء الظروف المناسبة للزراعة والذي نتج عنه عزوف الناس عن مهنتهم التاريخية، وبدء اعتماد بعضهم في تحصيل رزقهم على المقاصف الشعبية..**

فمع تزايد الجفاف المترافق مع ارتفاع الطلب على مياه الشرب، أخذت البلدة تفقد طبيعتها بالتدرج، خصوصاً بعد الإمعان باستجرار مياه

**قاسيون التقت عدداً من المواطنين من أهالي بلدة نهر البارد واستوضحت آراءهم..**

**رئيس جمعية نهر البارد راكان حمّاد:**«المياه الموجودة حالياً هي مياه النبع الشتوي، وهو ما ضلل المسؤولين وأغراهم بمتابعة المشروع.. هذا النبع كان يروي ١٠٠٠٠ دนม قبل إنشاء المشروع عام ١٩٨٢، وبعد أن قامت مؤسسة المياه باستجرار ٨٠٪ من مياه النبع بمقنية ٢٠٪ لسقاية البساتين والأراضي المحيطة بها، انخفضت المساحات المروية إلى ١٥٠٠ دนม، ثم إلى ٣٠٠ دนม فقط، علماً أن الـ٢٠٪ من المياه المتبقية في ذروة سقاية الموسم تجف صيفاً لدرجة يمكن معها للفلاح قطع النهر حايه القدمين دون أن يتبلل!»

**المواطن محمد حري يقول:** مجتمعت بلدة نهر البارد يعيش على الزراعة بنسبة ٩٥٪، لكن في ثمانينيات القرن الماضي تم استجرار مياه نهر البارد لإرواء مجموعة بلدات وقرى وتجمعات سكنية تجاوزت الـ٤٠ تجمعاً، مما أدى إلى نقص المياه المستخدمة لإرواء الأراضي الزراعية بشكل حاد. ونظراً لعدم وجود مياه بديلة من السدود صارت أراضينا بعلية بنسبة أكثر من ٩٠٪. وفي العام الحالي علمنا أن مؤسسة مياه الشرب عازمة على تنفيذ خط مياه جديد على نبع النهر المذكور، وفي حال تم التنفيذ فإن المياه الموجودة في النبع لن تكفي المشروع نفسه، ونحن أيضا لن نستطيع أن نروي دนม أرض واحداً، وهكذا يكون الضرر عاماً لأن المشروع سيفشل وأراضينا ستبقى دون زراعة..

**المواطن علي:** استتراف مياه النبع أدى إلى تصحر ١٥٠٠٠ ألف دนม تابعة لعدة جمعيات زراعية.. ومجرى نهر النهر في أشهر الصيف يصبح جافاً تماماً، لتبقى مياه الصرف الصحي التي تصب في النهر مع روائحها الكريهة.. لا يحق لأحد تخفيف مجرى أي نهر، ويجب ترك نسبة ٤٠٪ من المياه المتدفقة في مجرى النهر.. خزانات مياه السقاية المزمع إقامتها في سهل الغاب لا يستفيد منها أهالي بلدة نهر البارد والقرى المحيطة بها،

# الإقطاعية تعود من جديد..

**تقع قرية «قليدين» على سفح جبل الزاوية الغربي المطل على سهل الغاب، وتتبع لناحية الزيارة في محافظة حماة. وقد كانت والقرى المجاورة لها في زمن فانت مملوكة لأحد الملاكين الكبار، وبعد عام ١٩٦٩ وزعت أراضي هذا الإقطاعي على الفلاحين بموجب قرار جمهوري ليستفيد منها مئات الفلاحين، ٢٠ دนม أرض زراعية بعلية لكل فلاح، ولكن ما إن باشر الفلاحون المنتفعون بفلاحة الأراضي وزراعتها حتى تسلط عليهم إقطاعي من طراز جديد، راح يقضم أراضيهم حيازة بعد أخرى، مرة بالتزوير، وأخرى بالخديفة، وثالثة بالغصب والإكراه، حتى سماه البعض «الفرعون»! فقد استولى على مايزيد عن ١٠٠٠دمن من هذه الأراضي المراعي المجاورة لها، ولم يتوقف عن القضم والضم، ووصلت مطامعه إلى المقبرة، فاستولى على جزء منها، مما أدى لاصطدامه مع الأهالي.**

الفلاح أحمد العبدو؛ المذكور (عبد الحليم) اغتصب أرضي بعد أن هددني عدة مرات، لكني لم أمتثل لتلك التهديدات، فعمد المغتصب إلى تخريبها بإطلاق أغنامه فيها مرة بعد أخرى، وهكذا أنا أزرع وهو يرعى، إلى أن كرهت الأرض من كثرة التثكيل والظلم الذي مورس علي.
الفلاح أحمد صطوف الخليل: استثمرت الأرض لمدة تزيد على عشر سنوات، ولأني لست من هذه المنطقة وكان مردود الأرض ضعيفاً، تركتها فترة من الزمن وحين عدت إليها وجدت فيها أناس غريباء! كان المدعو عبد الحليم قد باعها لهم.

الفلاح حسن الحجى: أرضي استثمرتها فترة من الزمن إلى أن دعيت لخدمة الوطن (احتياطاً) ولدى عودتي بعد انتهاء الخدمة وجدت أرضي مبيعة إلى شخص آخر بعد أن استولى عليها المدعو (عبد الحليم خيرو الأحمد).

الفلاح محمد علي الزين (عم عبد الحليم): استولى عبد الحليم مؤخراً على جزء من المقبرة، وبنى منزلاً مجاوراً لها، فاصطدم أهالي القرية معه بعد أن قام بتشجير مساحة كبيرة منها، ووصلت الأمور إلى مدير ناحية الزيارة، وأثناء ذلك تعهد المدعو بموجب اتفاق خطي على إزالة المخالفة وقلع الأشجار من المقبرة، ولكنه بالتواطؤ مع مخفر الشرطة في قرية قليدين وغض نظر البلدية شديد البناء، ولم يقلع سوى ثلاث شجرات من الأشجار التي زرعتها في المقبرة، علماً أن هذه المقبرة أثرية. كما تجاوز على أراضي الفلاحين البعلية واستولى عليها بالضغط والإكراه. ومن أعرفهم شخصياً من أصحاب هذه الأراضي أكثر من سبعة أشخاص..

المواطن سمير كيلاني: قام المدعو عبد الحليم خيرو الأحمد بالاعتداء على مقبرة قرية قليدين، واستولى على جزء من أرضها بعد أن كان قد استولى على مئات الدونمات من أراضي الفلاحين، وهذه المقبرة قديمة وتعود إلى المالك الأساسي الشيخ زاهد الذي تبرع بها لصالح أهل القرى المجاورة لقرية منذ أكثر من ١٥٠ عام..

تقدم الأهالي بشكوى إلى مدير ناحية الزيارة، فقدم المدعو عبد الحليم أوراق غير قانونية يدعي فيها أن هذه الأرض ملكه، فقدم علي أحمد شروف وأدلى بشهادته أمام مدير الناحية، فأكد أن هذه الأرض للفلاحين، وأن المدعو عبد الحليم غير منتفع بها، فأحيلت القضية إلى مخفر قليدين، حيث تم ترتيب الأمور بإجراءات لصالح المغتصب، فاستنكر أهل القرية ما حصل لتبقى القضية تنتظر من يقوم بحلها.

القصة لم تعد غريبة بفضل تغفلل الفساد في شرايين البلاد، وإننا إذ نعرضها، فإننا نضعها برسم الجهات المعنية في محافظة حماة لوقف الظلم وإعادة الحقوق لأصحابها..

■ **سمير ومحمد علي الزين**



## مطببات

### لوانان لوجه واحد

◀ عبد الرزاق دياب

بكثير من الرفق، وبصوت حنون، وبخطبة فيها بعض الدعابة والطرافة، وعلى غير عادته، كان «المناضل الثوري» يصيح بالعمال: لن ندع حقوقكم عرضة للتجار وأصحاب المعامل الأغنياء، سنحدد ساعات العمل، والأجر الجيد، ونحقق العلاج المجاني، الضمان الاجتماعي، مكتسبات حركتنا النضالية لن نسمح لأي كان أن يمسها، لن نقبل بحلول جزئية..

أستاذ المدرسة، العصا سقطت من يده، ينبري لقضايا الأمة، الضمير، الشعر الملتزم، الأخلاق، يضع يده على حافة الطاولة، الأصابع المجعدة الملوثة بالبحر الأسود، والطباشير الملوثة، ينفخ الأه: كان العلم يطعم ويفني من جوع، وكان الأستاذ منصباً اجتماعياً ومالياً كبيراً، كان التلاميذ يفرّون من طريق المعلم كأن ديناصوراً دخل الحي.

بعد انتهاء الدوام الطويل، يعود الأب إلى البيت محملاً بالخبز المبروم، بعض الفواكه والحلويات، رأس خروف مشوي من (باب السريحة)، مجموعة من أقلام الرصاص والحبر الناشف، ودفترين قياس ٥٠ طبقاً، يدخل البيت، الأولاد قرب المدفأة يدرسون، الزوجة تعد الغداء، التلفاز مطلقاً، يقف الأولاد، عبارات الترحيب، الأدعية، النظرات المحبة، وفي المساء يستلقي الأب المتعب على فراشه وأمامه كأس الشاي ومنفضة السجائر، الأم تعيد الدروس التي حفظها الأطفال، في العاشرة تصبحون على خير.

في الجامعة، يتحلق الطلاب حول الطاولات، الانتماآت تتعدد، لكنها تحت سقف كبير يسمى الوطن، الوجوه مهيبة، يقرأ الطلاب الكتب، ليست الرزقاء فقط، كتباً بألوان أخرى: حمراء وخضراء وبياض، ويصطرون حسب الانتماء، الألبسة تتشابه، تتودح، بسيطة وسافرة، الإناث بالتناير الواسعة، والجدائل المربوطة، والقلوب الرقيقة، على الطاولات ألف وجه ولون وجسد، ألف اتجاه وعقل.. لكنه الوطن.

في الوظيفة، أكام بياض تلم الوسخ عن كم الطقم الوظيفي، لكنها لا تلم الهدايا والرشاوى، المدير وراء الطاولة يقبل الإضبارة ويضع توقيعه على الصفحة الأخيرة، وينفخ على الخاتم ليصق الحبر، الموظف آخر الشهر يلم ما تبقى من راتبه، (المطمورة) تكاد تمتلئ، الزواج، البيت، مشاريع قائمة وتحتاج لقليل من الصبر، وأهل الموظف يتفاحرون في حيهم بآبن الحكومة!

الوزير يطوف على المنشآت التابعة لوزارته، المؤسسات والدوائر، يحفز الموظفين، يعد النشيطين بالمكافآت، والمقصرين يشد من أزرهم ويتحدث عن العقوبة بنعومة، الزيارات لها برامج دائمة، والمكتب الوزاري يأخذ وقتاً بسيطاً لتوزيع الوظائف وبناء الاستراتيجيات مع مستشاريه، يعود في المساء، يريد الوزارة وما يتبع لها، البريد المواطنين.

فيما تقدم.. أسقط «المناضل الثوري» كل شعاراته، وصارت من الماضي، طبع كتباً صغيراً عن تاريخه وتاريخ الحركة النضالية، الآن لا نقابات قادرة على أن تدافع عن نفسها، فكيف إن أرادت الدفاع عن العامل، الآن سفر مأجور إلى دول العالم الرأسمالي ومازال «يتمسك» بالاشتراكية، سيارة فاخرة مرسيدس سوداء، وطبقة عاملة خائرة.

الأستاذ الديناصور صار وجهه في المرأة مثار رعب له، سقطت هيئته، الطالب في المساء يمد له بعض المئات لقاء درس خصوصي، في الشارع الذي يقود إلى بيته يلتف مع الحوار التي تخفيه عن الدائنين، الأصابع الملوثة بالحبر والطباشير لم تعد مقدسة.

الأب لا يدخل البيت إلا والأولاد نيام، لم يعد يحمل الأكياس المليئة بما لذ وطاب، المسلسلات التركية حلت محل الدراسة، الأم عند الجارة، الأب نيام ببذلة العمل بشخير طويل.. ووظيفتين. الموظف الذي فرغت مضمورته، انكسرت كل أحلامه، أمه التي كانت تعتمز بوظيفة ابن الحكومة ماتت، الموظف رمز من رموز الفساد والرشوة.. العار.

الوزير في مكتبه، سيارته، مؤتمره الصحفي، مؤتمره السنوي، جولاته الميدانية تقتصر على التدشيب في المناسبات، لا استراتيجية إلا في البقاء على الكرسي، ورضا الله والوالدين. الجامعة تتشابه فيها الوجوه، الأيدي، الأفكار المائعة والمطربون المخنثون، الأولاد بشعور طويلة وسراويل واطئة، إلا ما ندر، وطاولات تعج بالمكسرات والبطاطا المقلية وأكياس الديري، وأحاديث عن مطربين جدد، ممثلات MBC2، وموبايلات حديثة.. إنه الانتماء..

وجهان تقابلا.. الصراع قاب قوسين من الحسم، تبدو النتيجة الأولية متشائمة، لم نعد نحن على الأقل نراهن على وجوهنا.. وجوه السوق المفتوح على بلوتوث التغيير يتسهم شامتة، إلى حين..

■ ■

# طرطوس القديمة.. حضارة تختصر!



## أسلاك الكهرباء مدلاة بين البيوت بشكل خطير ومياه الصرف الصحي تخرج من هذه الزاوية أو تلك.

محمد حمزة، جدرانته حجر رملي، سقفه بيتوني سيء جداً، مهدد بالانهيار كما حدث في الغرفة الوسطى حيث انهار جزء من السقف.

٢٠- البناء على العقار رقم/١٦٥٦/ وتشغله عائلة هشام حمزة.

إن «قاسيون» إذ تتشر أرقام هذه العقارات لاهتمامها بالسلامة العامة، وحرصها على أمن المواطنين وإبعادهم عن الخطر، راجين الإطلاع وعرض الموضوع على المكتب التنفيذي لمجلس المدينة، لاتخاذ القرار بالموافقة على تخصيص شاغلي هذه الأبنية بمنازل بديلة، من المنازل المخصصة للشارع التنظيمي، في الشريحة الانتقالية، وذلك حفاظاً على سلامة الشاغلين والسلامة العامة.

### لقاءات مع المواطنين

في جو لا يخلو من التوتر والهجم الظاهر في عيونهم الحزينة ووجوههم الشاحبة، التقت «قاسيون» بعض المواطنين من أصحاب البيوت المتضررة، بحضور الرفيق رثيث بدور، عضو مجلس محافظة طرطوس (الذي قام بتقديم مذكرة إلى السيد المحافظ في اجتماع مجلس المحافظة).

منهم من شرح لنا معاناته الطويلة على أبواب الجهات المسؤولة متأبطاً مجموعة من الوثائق التي تثبت مدى خطورة منزله، ومدى أحيته في منزل جديد، ومنهم من شرح لنا كيف أن بعض المستأجرين من جيرانهم، وهم من خارج مدينة طرطوس، قد حصلوا على بيوت. وأصحاب البيوت المالكين، لم يُخصصوا بمنزل جديد، وإن بعض هؤلاء قد أُجروا بيوتهم الجديدة، وعادوا للسكن في بيوتهم القديمة، وحدثنا مواطن آخر بأن المشكلة ليست وليدة اليوم، وقد زارتنا لجان متعددة وصحف وتلفزيون وأجروا لقاءات مع المواطنين وصوروا الأضرار لكن يبدو ما من مجيب.

مواطن آخر شرح لنا كيف ضاعت الإضبارة، وشكونا إلى التفتيش، وبعد فترة وجدت الإضبارة، وقالوا إننا رفضنا التبليغ، وهذا غير صحيح. أحد المواطنين كاد يبكي من حاله، متحدثاً لنا بطريقة متوترة: «لقد ذهبنا إلى السيد المحافظ السابق، وأمين الفرع وكل الجهات المسؤولة، والله لو حدثت هزة صغيرة وبسيطة جداً، سينهار علينا البيت، وكلما قصف الرعد في الشتاء يستيقظ أولادي مذعورين، وأدعي مع زوجتي: الله ينجينا!!

منذ سنتين وضعت ٨٥ ألف ليرة ترميم وكانني رميتها في البحر، وأصبحت سماكة السقف أكثر من ٣٥ سم ومعظم أولادنا أصيبوا بالربو وأغراض بيتنا أصابها العفن والصدأ، ويوجد في بيتنا جهاز أوكسجين لحالات الربو لأحد أولادي. والله لقد بثنا وخطر لنا أن نذهب مع عائلاتنا لنطرق كل الأبواب حتى لو اضطررنا لمقابلة السيد رئيس الجمهورية.

كل من قابلناهم يشكون الوضع المعيشي المثقل عليهم، حيث يعتبرون من فقراء المدينة، والبساطة والطبعية الاجتماعية التي تميزهم. وأسوأ صفة تلازم هذا الحي هي الوضع التعليمي المتدني. ويحوي كل منزل بداخله عائلة أو عائلتين وسطياً، وكل عائلة مكونة من ستة أشخاص.

إن مدينة طرطوس القديمة لحقت بها تشوهات وتخريب كبير، والمشكلات الأكثر أهمية هي: المشكلة الاجتماعية الاقتصادية، الكثافة العالية للسكان، فقر الناس، المستوى الثقافي المتدني، المشكلات الصحية، وسوء الصرف الصحي.. وكل ذلك يسير من سيئ إلى أسوأ...

■ ■

٢- البناء على العقار رقم /١٧٩٠/ وتشغله عائلة رجب خيرو.

٣- البناء على العقار رقم /١٥٣٤/ وتشغله عائلة طلال شلق وعائلة جميل شلق، وسقف هذا البناء يتعرض لتساقط دائم من حجارة جدران الطابق الثاني في العقار المجاور على العقار /١٥٤١/ من الشمال، وبارتفاع ثمانية أمتار، ما يشكل خطورة كبيرة على البناء، ويعرض الشاغلين للخطر.

٤- البناء على العقار رقم /١٥٤١/ ويشغله عبد الله خضر.

٥- البناء على العقار رقم /١٥٣٠/ وتشغله عائلة سليم العال، والطابق الأول تشغله عائلة محمد مصطفى العال، والبناء خطر على الشاغلين وأبل للسقوط، وخطر على السلامة العامة.

٦- البناء على العقار رقم /١٧٠٧/ ويشغله في الطابق الأرضي على شحيدة الكردي.

٧- البناء على العقار رقم /١٥٩٩/ ويشغله وسام شقرا وأخوته، وهو غير صالح للسكن بوجود ثلاث عائلات، ما يجعل الوضع الاجتماعي سيئاً جداً فيه.

٨- البناء على العقار رقم /١٦٧٩/ ويشغله بادر أحمد.

٩- البناء على العقار رقم /١٤٠٤/ وتشغله عائلة خديجة زين.

١٠- البناء على العقار رقم /١٦٧٩/ وتشغله عائلة إبراهيم دياب.

١١- البناء على العقار رقم /١٧٩١/ وتشغله عائلة ثناء شلق وعائلة عائدة شلق.

١٢- البناء على العقار رقم /١٨٠٥/ وتشغله عائلة مصطفى حلومي.

١٣- البناء على العقار رقم /١٦٧٩/ وتشغله عائلة أحمد مرفيقي.

١٤- البناء على العقار رقم /١٤٤٣/ ويشغله سامي الشيخ.

١٥- البناء على العقار رقم /١٧٣١/ وتشغله عائلة فهد لشل، وهو بوضع سيء إنشائياً حيث يرتكز على جوائز حاملة بوضع خطر إنشائياً، وحديد التسليح فيها ظاهر، والبناء يعاني من رطوبة عالية.

١٦- البناء على العقار رقم /١٧٩٨/ ويشغله نبيل خليفة.

١٧- البناء على العقار رقم /١٤١٧/ وهو مخالف للوصف العقاري ولا يمكن ترميمه.

١٨- البناء على العقار رقم /١٦٩٦/ ويشغله عدنان ريحاوي.

١٩- البناء على العقار رقم /١٦٥٦/ ويشغله

برعت البشرية منذ نشوئها بالفنون والجماليات، وتميزت مجتمعاتها بالميل إلى التنظيم والتخطيط، فعندما تعبر مدخل مدينة طرطوس القديمة، تشعر وكأنك تدخل التاريخ، سواء من خلال بواباتها أو السور الضيق القديم الذي يحيط بالمدينة القديمة، والذي ظل صامداً عبر آلاف السنين في وجه كل الغزوات التي مرت عبر الزمن، لكنه لم يستطع، رغم جبروته، حماية نفسه أو مدينته من الإهمال واللامبالاة، من خلال النشاط البشري المتزايد ومن جهة أخرى غياب المسؤولية والرؤيا والثقافة التراثية لدى الجهات المعنية وخاصة من بيدهم القرار في المحافظة.

تم تسجيل مدينة طرطوس القديمة ضمن الأبنية والمواقع الأثرية في سورية بالقرار رقم ٨ لعام ١٩٥٩، زمن ضمها الكاتدرائية القديمة والحصن القديم وسور المدينة، وبموجب قرار لاحق في عام ١٩٩٩ تم منع أية أعمال ترميم أو هدم أو بناء إضافة، دون ترخيص مسبق من السلطات الأثرية، وصدر قرار عام ١٩٨٨ شكلت بموجبه لجنة حماية المدينة القديمة، ثم تم تعديله فيما بعد في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤.

### النشاط البشري

عبر التاريخ المدينة القديمة هي مركز المدينة، بل وفي مرحلة معينة كانت هي المدينة بحد ذاتها، ونتيجة للنشاط الاجتماعي والتجاري وزيادة عدد السكان، اضطر المواطنون إلى إشادة الأبنية الجديدة فوق أماكن سكنهم القديم، بمواد من «البلوك الأسمنتي» والكثير منها دون أعمدة، ومنهم من أنشأ طابقين، وقسمت مع مرور الزمن إلى أسقف صغيرة جداً، وأصبحت محشوة مكتظة بالناس، تقطنها عشرات العائلات، وكثير من السكان أزال قسماً من الجدران القديمة وأضاف عليها الجديد، وأزالوا قسماً كبيراً من الأرض والمنجور الحجري والجدران الرملية، ووضعوا مكانها الحديث العشوائي. ولعدم إمكانية القيام بالخدمات اللازمة من الصرف الصحي والمياه والكهرباء، بشكل حضاري ولائق، تجد أسلاك

الكهرباء مدلاة بين البيوت بشكل خطير، ومياه الصرف الصحي تخرج أحياناً من هذه الزاوية أو تلك، عدا الروائح المنتشرة في كل مكان، ما خلق تشققات في معظم الجدران بفعل عوامل الزمن وملوحة البحر والإنشاء السيئ للبيوت، الذي لم يراع صفة واحدة من مواصفات السكن البشري. ولعدم تنفيذ القرارات من الجهات المسؤولة، ولعدم السماح للمواطنين بالقيام بأي عمل من أعمال الإنشاء والترميم، ولعدم قيام هذه الجهات وخاصة البلدية بأية أعمال ترميم أو تدعيم أو الحفاظ على نظافة وجمالية المدينة، تفاقم الوضع من سيء إلى أسوأ، وخلق نوعاً من التلوث البصري يندر مثيله في العالم.

### المخطط التنظيمي

الملفت للنظر أن كل رؤساء البلديات المتعاقبة هم من أبناء هذا الحي القديم، ما عدا رئيس البلدية الحالي فهو ابن أرواد، البلدة التوأم للتراث نفسه والتاريخ والقوانين والعناية والإهمال نفسها، وعلى حد قول أحد المواطنين هل لهذه الدرجة ينسلخ المسؤول عن جذوره وأهله ومحيطه، ضارباً عرض الحائط بمآسي المواطنين وحقوقهم؟

الأمر الآخر الملفت للنظر أن معظم شباب مدينة طرطوس وأرواد، الذين يعانون مما ذكرنا، يعملون في البحر منتقلين بين معظم دول العالم المطلة على البحر، ويتحدثون عن الحالة الفريدة لطرطوس بين معظم المدن القديمة المطلة على البحر، بتلوّثها البصري والبيئي، وحتى المخطط التنظيمي الذي كأنه غضب سماوي لم تضعه كفاءات فنية موجودة على أرض الواقع، ولم يراع الواقع الجمالي للتواصل بين الأبنية القديمة والحديثة، فقرار التسجيل الأساسي اعتمد المخطط التنظيمي القائم كمنشآت، ولم يراع علاقتها بمحيطها، ما أدى لظهور شوارع تنظيمية محيطة ومخرقة لبعض أجزاء المدينة.

وتمت إزالة بعض الأبنية القديمة، وظهرت شوارع بأبعاد تنظيمية جديدة. والسؤال: لماذا تريد أن تدخل السيارات إلى أبواب البيوت القديمة؟! أليس هناك مدن قديمة حافظت على جمالياتها ولا تدخلها السيارات!!

### صرخات المواطنين

عندما تتجول في أزقة المدينة القديمة، وأنت في حيرة بين عظمة الماضي ويؤس الحاضر، حيث البيوت المتهاكلة والآلية للسقوط، لا تستطيع أن تصدق أن في داخلها بشراً من لحم ودم. وتصلح لأن تكون لقطات لفيلم سينمائي تاريخي، يتحدث عن نهاية حرب قديمة عبر العصور، أو منطقة قد أصابها زلزال. وعندما كنت أستمع إلى صرخات السيد خالد خضر (أبو وائل)،





## الثلاثاء الاقتصادي يبحث السياسات الاقتصادية السورية في ظل الأزمة العالمية

### د. مرزوق: أين الجانب الاجتماعي من «اقتصاد السوق»؟

### د. زنبوعة: لا بد من نفص السجادة بكاملها بدلاً من ترقيعها!



د. نبيل مرزوق



د. زياد زنبوعة

تستمر جمعية العلوم الاقتصادية السورية باستضافة الباحثين الاقتصاديين لإبداء وجهات نظرهم حول الأزمة المالية. الاقتصادية العالمية، أسبابها، تداعياتها، وآفاق سيرها وانعكاسات تطوراتها المحتملة على الاقتصاد السوري، سواء من الارتدادات الخارجية المتوقعة أم من السياسات الداخلية المتبعة. وكان ضيفا الثلاثاء الأخير ٢٤/٣/٢٠٠٩ كل من الدكتورة زياد زنبوعة ونبيل مرزوق اللذان قدما على التوالي بحثين تحت عنوان مشترك «السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة»..

● بدأ د. زياد زنبوعة بحثه بالإشارة إلى أن سورية تعاني أزميتين: الأولى هي ما تسرب إلى اقتصادنا جراء الأزمة العالمية؛ والثانية هي عدم امتلاك معلومات عن جوانب التأثير ومداه جراء هذه الأزمة. وأكد أنه من اللازم قبل التحدث عن السياسة الاقتصادية في سورية البدء بتحديد الاستراتيجية الاقتصادية في سورية، وهنا أشار د. زنبوعة إلى أن المسؤولين الاقتصاديين يتحدثون عن استراتيجيات كثيرة خلال تنفيذهم للخطة، منبهاً من أن ذلك يعني قيامهم بالخلط بين الخطة التنفيذية متوسطة الأمد وبين الاستراتيجيات، وأوضح الباحث عن اعتقاده بأن لدى سورية استراتيجية اقتصادية واحدة هي «نقل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بحسب ما أقرته القيادة السياسية»، منوهاً إلى أن اعتبار الانتقال إلى اقتصاد السوق هو الاستراتيجية الاقتصادية السورية، يتطلب هئية كل متطلبات ذلك إلى جانب التحضر لكل منعكساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وعلى اعتبار ذلك الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية فإنه لا بد من توافقها مع الاستراتيجية العامة للدولة «واقصد هنا دستور الدولة الذي يحدد نظامها السياسي الاقتصادي الاجتماعي» وهنا تساءل د. زنبوعة: «هل هناك مثل هذا التوافق؟» ليجيب «إذا تصفحنا الدستور الصادر بالمرسوم رقم ٢٠٨ تاريخ ١٣/٣/١٩٧٣ فإننا نستقرأ العبارات التالية:

- لا تكاد صفحة من صفحات الدستور تخلو من تكرار كلمة الاشتراكية بحيث يمكن اعتبارها كلمة مفتاحية بامتياز.
- ص٥: تحقيق.. الاشتراكية..
- ص٦: حزب البعث العربي الاشتراكي.
- ص٧: إقامة النظام الاشتراكي.
- ص١٠: الجمهورية العربية السورية دولة.. اشتراكية.
- ص١٢: حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة.
- ص١٣: الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط.
- ص١٣: أنواع الملكية هي: ملكية الشعب، الملكية الجماعية، الملكية الفردية.
- ص١٥: يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي».

واستنتج المحاضر أن ذلك يبين مدى التعارض بين استراتيجية الدولة العامة والاستراتيجية الاقتصادية فيها، متسائلاً: «من يجب أن يتغير؟». وتعرض الباحث للأزمة العالمية شارحاً بعض أسبابها مع مقدماً لبعض مؤشراتنا، وسعى عبر ذلك إلى توضيح ثلاث نقاط هي: بيان وتأكيد عمق وشمول الأزمة وخطورتها؛ وبيان ضرورة الشفافية لدى معظم الدول وضرورة نشر البيانات حرصاً على تشخيص الأزمة لتسهيل المعالجة الاقتصادية لها؛ وبيان تقصير الحكومة السورية الكبير في موضوع المعلومات والبيانات، والذي يرى الباحث أن له تفسيران فقط: إما انعدام البيانات الإحصائية وتقصير الإدارات في توفيرها بالوقت المناسب، وإما انعدام الشفافية والتعقيم على المشكلة وطمر الرأس في الرمل.

وعن هيكلة الاقتصاد السوري في مواجهة الأزمة رأى د. زنبوعة أن الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي المحقق خلال السنوات الأربع الماضية كان في القطاع المالي وتحديداً في قطاع المصارف، «إذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط خلال العامين المنصرمين بشكل كبير، لعرفنا جوهر النمو الاقتصادي الذي نتغنّى به»، وتابع الباحث تشخيص الهيكلية العامة للاقتصاد وصولاً إلى استنتاج أن «هيكلية اقتصادنا ليست على ما يرام، وما نتفاخر به بأن اقتصادنا لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية لأنه طبيعي، هو مجرد وهم، فالأصح القول إن اقتصادنا بالفعل ليس «نقدياً» بالشكر المطلوب ولكنه أيضاً اقتصاد بدائي متخلف، والسبب يكمن (حسب د. زنبوعة) في السياسات الاقتصادية غير المثالية والتي تقوم على مبدأ سد الثغرات، ولكن بعد أن تكون الهوة قد اتسعت، والخرقة قد بليت فلم يعد يصلح لها الترقيع ولا بد من نفص السجادة بكاملها بدلاً من ترقيعها».

وأسهب د. زنبوعة في عرض السياسات الاقتصادية السورية عبر تبويبها إلى مالية، نقدية، تجارية، وسعيرية، مقدماً اقتراحات لتطوير كل من أبوابها على حدى وصولاً إلى اقتراحات إجمالية تتلخص في القضاء على الفساد، والتركيز على أهمية التطوير الإداري ومحاربة البيروقراطية، وتعزيز الشفافية ووضوح القوانين والتعليمات الناظمة لعمل المؤسسات، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن من صحية واجتماعية وثقافية.. الخ، وإدخال مفاهيم الجودة في مؤسسات الدولة.

● د. نبيل مرزوق بدوره بدأ بتقديم بحثه بالتشديد على ضرورة التوافق حول فهم أسباب الأزمة العالمية الحقيقية وتحديد سبل معالجتها قبل الشروع في تبيان منعكساتها المتوقعة على البلدان النامية وعلى سورية، وتحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للحد من الآثار السلبية المتوقعة. وأوضح د. مرزوق أن بعض الدول الأوروبية ترى أن سبب الأزمة الرئيسي يعود إلى نموذج «الليبرالية الاقتصادية» الأمريكي القائم على الحرية المطلقة للأسواق ورأس المال، وأن هذه الدول «إذ تطالب بإعادة فرض بعض الضوابط على حركة الرساميل والأسواق، وباستعادة دور فاعل للدولة في الرقابة والتدخل التصحيحي، فإنها توجه بشكل غير مباشر إدانة للتوجه الليبرالي الذي ساد منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي»، وفي الوقت نفسه (يتابع د. مرزوق) تحاول الولايات المتحدة حصر الأسباب في سوء إدارة المؤسسات والأسواق وفساد بعضها وفي نقص السيولة نتيجة التباطؤ الدوري في النشاط الاقتصادي والإنتاجي..

ويعد عرضه لمظاهر الأزمة وتداعياتها على الصعيد العالمي والتوقعات بالنسبة للدول النامية، وإسهابه في توضيح جذور الأزمة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية التاريخية، خلص د. مرزوق إلى أن الليبرالية الجديدة قد فشلت حتى الآن في تحقيق خرق على مستوى مسارات العولمة المختلفة الإنتاجية والتكنولوجية والاجتماعية، وقادت النظام الرأسمالي إلى مزيد من التمرکز والتتركز في الثروة ما أدى إلى تزايد الفقر والحرمان في مجتمعات عديدة بما فيها مجتمعات الدول الرأسمالية المنتورة، كما أدى إلى اندلاع النزاعات والحروب الأهلية في أكثر من بلد نام، ويتضح من الأزمة الحالية أن الحرية المطلقة للأسواق ورأس المال قد جعلت النظام المالي العالمي كازينو للمضاربين وقناصي الفرص على حساب المجتمعات والدول، وهنا تساءل د. مرزوق «ما هي الفوائد التي يمكن أن تنتظرها الدول النامية ومنها سورية من اعتناقها الأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة؟».

وعن السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية قدم د. مرزوق موجزاً تاريخياً للاقتصاد السوري منذ البدء بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المدرج عام ١٩٨٦ بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي في حزمة ما يسمى سياسات التثبيت الهيكلي التي تمثلت بتقليص الإنفاق العام وتقليص الدعم الاستهلاكي، وتجميد الأجور، ووقف التعيين في الدولة والقطاع العام إلا على شاغر، ووقف التوسع في القطاع العام الإنتاجي.. الخ، مقابل إعطاء القطاع الخاص فرصة الدخول

## أي رقابة نريد؟!!

◀ نزار عادل

المقاولين والسماصرة، وأوقعت مشاريع عديدة في هوة الإنفاق العقيم، واستوردت تكنولوجيا متخلفة لم تحقق الجدوى الاقتصادية اللازمة.

وبما أن مشكلة هذه الطبقة ما تزال قائمة في بلادنا، بل هي في ازدياد وتوسع، حيث امتدت أذرعها إلى كافة الجهات، فإن أعمال المحاسبة مهما كانت شديدة ودقيقة وشاملة (وهي ليست كذلك) ستبقى مجرد مهدئ وقتي للفساد، لكنها لن تستأصله، لأن أسبابه سوف تبقى قائمة في كافة المؤسسات والبنى الموجودة.

وإذا كنا نعتقد بأن المعالجة الاقتصادية والاجتماعية السياسية، التي لها برامجها الدقيقة، ونهجها العقائدي في التنظيم البنوي العام، قد أصبحت أمراً معتدراً، فما هو السبيل للمحافظة على الحد الأدنى من انضباطية الجهاز الإداري في الدولة؟

ما هو السبيل إلى الاحتفاظ بقدر معقول من فعالية القطاع العام ودوره الاقتصادي؟ وما هو السبيل إلى تحرير المسؤولين من تأثيرات القطاع الخاص وإغراءاته؟ هل من الممكن أن نجد ضابطاً دائماً لمشكلة قد يؤدي عدم ضبطها إلى تفكيك الدولة، وإيقاف أنظمتها ونشاطاتها؟! أعتقد أن العلاج الوحيد يتمثل في إنشاء نظام أعلى وأقوى للرقابة الاقتصادية والإدارية، من شأنه أن يستمر في أداء عمله، وأن يمارس الإشراف على أجهزة الدولة والقطاع العام إشرافاً لا ينقطع، بحيث تشعر جميع الأجهزة، وكل الموظفين والمسؤولون، بأن الرقابة الاقتصادية والإدارية ليست قوة شكلية.

## لا تضربوا هذا الجمع الغذائي

◀ ن.ع



نقول ذلك الآن مع بداية موسم الشوندر السكري حيث تعقد الاجتماعات بين وزارتي الزراعة والصناعة ومؤسسة السكر والمديرين، وتكرر مطالب واحدة أو معزوفة واحدة:

رفع درجة الحلاوة وتوحيد جهة الإشراف وتقديم دراسات ومذكرات لرئاسة مجلس الوزراء تدعو وزارة الصناعة للإشراف على المحصول زراعة وتسويقاً وتصنيعاً، ولم تتم الموافقة على ذلك لأن الموضوع بحاجة إلى دراسات أخرى.

خلال سنوات لم نستطع أن نحسم الدجاجة أولاً أم البيضة، جهة الإشراف لمن؟ لوزارة الزراعة أو الصناعة، وطبيعي أن ينشأ عن ذلك تدني نسبة الحلاوة، وأن توزع الاتهامات بين هذه الجهة وتلك، وتكون هناك خسارات دائمة، واختناقات في توريد الشوندر السكري، وهذا يؤدي إلى خسارة الفلاح، وخسارة في إنتاج السكر.. لذلك لا نستطيع في هذا الواقع المطالبة بتحديث معامل السكر القائمة وتطويرها وإقامة خطوط إنتاجية جديدة بدل الاستيراد.

وللعلم، فإن معامل السكر قديمة، أي أنها تستخدم تجهيزات متخلفة، وكان من الممكن إيجاد صناعات موازية لصناعة السكر بهدف التغلب على الكلفة المرتفعة وتشغيل العاملين خارج المواسم والتكامل في التخطيط بين الزراعة والصناعة، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن، علماً أنه نتج من صناعة السكر صناعات أخرى كالميلاس والخميرة وكحول أبيض وكحول صناعي وغاز كربون، وعندما يقول وزير الصناعة إن كيلو السكر يكلف ٦٠ ل.س، فإنه يتجاهل هذه المنتجات، ولولا المعامل لتم استيرادها بمبالغ كبيرة.

صناعة السكر مجمع غذائي، فهل تضرب هذا المجمع؟! ■■

ليست الرقابة جهازاً للتفتيش يقوم بأعماله الروتينية، فراجع القيود، وينظم التقارير، ويلاحق القضايا الهامشية، معتمداً على صورة القانون، فهذه النوع من الرقابة موجود في كافة دول العالم، وموجودة لدينا، وعلى الرغم من وجوده ينتشر الفساد بشكل سرطاني.

لا بد للرقابة من أن تكون جهازاً أعلى للإشراف، وهذا لا يتحقق إلا إذا أصبحت الرقابة مسؤولة عن ملاحقة الشخصيات الاعتبارية، ومحاسبة الجميع على أوضاعهم المالية والاقتصادية.

إن الانتقال إلى مستوى أعلى من الرقابة سيوفر الرقابة الناجمة من ناحية، والفعالية لأجهزة الدولة والقطاع العام من ناحية أخرى. وعلى هذا فالرقابة تبدو مهمة عسيرة ودقيقة ومعقدة، وصعبة أيضاً أمام الخلل الإداري الكبير، هذا الخلل الذي استنفج بسبب قيام البعض ببيع وشراء المناصب الحساسة في الجهاز الإداري. ولا ينطبق هذا على جهاز الجمارك فقط، حيث يدفع المواطن مائتي ألف ليرة لكي يصبح خفيراً دائماً، بل ينطبق على إدارات وجهات عديدة. وهذا يعني بشكل واضح تعذر المراقبة والمحاسبة وبتر الفساد ما لم نقم بإصلاح إداري أولاً، ويبدأ الإصلاح الإداري بمساواة المواطنين في المواقع، من خلال إجراء مسابقات لاختيار الإدارات حسب الكفاءة، بغض النظر عن الانتماء السياسي والعائدي. عند ذلك فقط نستطيع المحاسبة، ونستطيع أن نلاحق الفاسدين، وأن نعاقيهم دون استثناء، لكن علينا أولاً أن نعالج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز ظاهرة الفساد. ■■



# كيف يصنع القرار الاقتصادي في سورية؟

◀ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد  
mjihad@kassioun.org

تتابع قاسيون ما بدأت في عدديها الماضيين بفتحها ملف «كيفية صنع القرار الاقتصادي السوري»، الذي يسعى من خلال مساهمة عدد من الاختصاصيين والمهتمين للإجابة على جملة من الأسئلة المتعلقة بالقرارات الاقتصادية في سورية والعوامل والعناصر المؤثرة فيها، وآليات صنعها وأهدافها وآثارها. واليوم نعرض وجهتي نظر لكل من وزير الصناعة السابق د. غسان طيارة، ونائب عميد كلية الاقتصاد د عابد فضلية..

## د. طيارة؛ وصلنا إلى اقتصاد سوق حر بقوانين مخيفة!

على القيادة أن  
تحاسب المقصرين  
في تطبيق اقتصاد  
السوق الاجتماعي..

# ر



• كيف يمكن توصيف القرار الاقتصادي السوري وما هي المرتكزات التي يستند عليها قبل إصداره؟

أي قرار يحتاج لدى إصداره إلى مستلزمات، لقد تعلمت أثناء دراستي في الاتحاد السوفيتي شيئاً أساسياً يسمى الهدف الوظيفي، فأى قرار ليس واضحاً فيه هذا الهدف الوظيفي لا معنى له، وبالتالي لن ينفذ.. لتأخذ التناقض في القرار الذي اتخذ في بلدنا على أعلى المستويات (اقتصاد السوق الاجتماعي) مثلاً، فكيف يمكن أن تقول إننا نريد أن نسير باقتصاد السوق الاجتماعي وقطاعنا العام متخلف ومريض؟ أول مستلزمات اقتصاد السوق الاجتماعي أن يكون لدينا قطاع عام معافى وقطاع خاص معافى، إننا في ظروف سورية عندما تبيننا اقتصاد السوق الاجتماعي لم نحدد مفهومه، ولم نحدد مفهوم الاجتماعي في الاقتصاد، ولدينا اقتصاد مريض وخاصة في القطاع العام، وبالتالي من الطبيعي أن ينتج عن هذا القرار تداعٍ سيء أولاً على القطاع العام وثانياً على القطاع الخاص، وهذه النقطة بكل أسف، لم تعالج حتى الآن..

إذا، عندما أُخذت القرارات كان من المفترض تحديد الأهداف ومستلزمات تنفيذها، أما أن تكون لدينا قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة مريضة، فلن نصل إلا إلى اقتصاد السوق الحر بقوانين مخيفة، وهذا ما يحدث حالياً في سورية.

• إذاً كيف وُلد قرار الاقتصاد السوق الاجتماعي؟

تعتمد القيادة السياسية عند إصدار القرارات، على التقارير التي ترفعها الحكومة، وقد وجدت القيادة قبيل المؤتمر العاشر نتيجة هذه التقارير أن هناك ضرورة لشيء من المنافسة، لوجود سوق دون احتكارات يكون للدولة دور المسيطر عليه، فاتخذت قرارها بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، لكن القيادة السياسية ليس من مهامها تحديد وسائل ومتطلبات تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، هذه مهمة الحكومة، والآن على القيادة أن تحاسب الذين قصروا في تطبيق هذا التوجه..

في أواخر ٢٠٠٦ قرر مجلس الوزراء تكليف بعض أعضاء الفريق الاقتصادي بتعريف اقتصاد السوق الاجتماعي، كونه ليس مسلمة أو بديهية، وحتى الآن لم يتم ذلك.. وبالتالي لم تقم الحكومة بوضع موازين ومؤشرات، وراحت تتخذ قرارات مصيرية مثل إعادة توزيع الدعم، الذي نتج عنه تداعيات خطيرة، دون دراسة متطلباتها، أو انعكاساتها.. وبذلك استمر التخبط وحدثت الأزمات: ركود وبطالة ومشكلات اجتماعية واقتصادية لا حصر لها.. كل ذلك بسبب ارتجالية القرارات وعدم تحديد الهدف الوظيفي له وهو الذي يتطلب معرفة الأسباب والوسائل والأهداف وكيف يمكن أن نؤمن الدعم الشعبي لتطبيقه..

• ما تقييمك لذلك؟ هل هو قصور معرفي، أم هناك ما يخبئ وراء الأكمة؟  
لا أريد أن أذهب وراء الأكمة.. أنا أعتقد أن السبب هو نقص الخبرة، وهذا أمر بسيط، إن كنت لا أحمل الخبرة علي أن أسمع النصيحة من غيري.

مع الأسف كل من برأس الطاولة (هو على حق) لأن في داخل كل منا دكتاتور صغير..

• إذا بحثنا في نتائج القرارات كيف نجدها؟ ومن خدمت فعلياً؟

أهم نتائج القرارات التي لا تراعي مستلزماتها الفساد، أي قرار خاطئ سيؤدي إما إلى الاحتيال لتنفيذه، أو إلى الفساد.

ثمة مقولة تقول: (القانون جبل يقف أمامه الحمار) أما سواه، فإما يمر من فوقه وإما ينزل من تحته. هذا بالنسبة للقانون، فكيف بالقرار إذا كان غير واضح؟؟ من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الفساد. لتأخذ مثلاً: اليوم تورد بعض الصحف الكثير من الميعقات في نظام العقود تؤدي إلى عزوف الشركات عن التعاقد مع القطاع العام، ومع ذلك ثمة أشخاص معينون يتعاقدون لأنهم قادرين على الدخول من ثغرات القانون.. هذا فساد.. أشكال الفساد وخاصة في غياب الرقم الشفاف الذي يعطي مصداقية، أرقامنا لا شفاقة ولا علمية، وهذه مسألة خطيرة فعندما تعطى القيادة أرقاماً وهمية بخلاف ما أكد عليه السيد الرئيس، تُتخذ قرارات غير صائبة وغير شعبية، وهذا خطير..

• من تخدم حزمة القرارات التي اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية، وكيف يمكن معالجة كل هذه الأخطاء المتراكمة؟

هناك قانون في الماركسية أنا مؤمن به هو قانون التراكم الذي سيفعل مفاعيله، فنحن لا يمكن أن نستمر على هذا المنوال إلى ما لا نهاية، لابد أن نجد الطريق الصحيح... لكن إذا لم تتفاعل الأفكار، وإذا لم تحدث حوارات حقيقية

لن نصل بسرعة.. الحكومة يجب أن تتحاور مع كل الناس، فهي تعرف أن (س) من الناس غير موافق على العلاقة مع البنك الدولي، (ع) غير موافق على القرارات الاقتصادية، فما الضرر من طاولات مستديرة لمناقشة هذه الأمور؟ لو نوقش قرار رفع سعر المازوت مع الاختصاصيين لكان الحل سيأخذ منحى آخر، لا أحد يملك الحقيقة المطلقة بمفرده. هذا الحوار هو الذي سيؤدي إلى اكتشاف طريق الصواب.

• لماذا لا تكون القيادة السياسية هي الراعية لهذا الحوار؟

قامت القيادة السياسية بذلك.. ولكن اختصاصاتها ليست على صلة مباشرة بموضوع الاقتصاد والصناعة والتجارة والمال..هم بصوغون التوجهات العامة... ولكن لا أعتقد أن القيادة السياسية قالت للفريق الاقتصادي ألا يجتمع مع أهل الخبرة.. هناك الكثير من الاقتصاديين يقولون ما يجري ليس الحل لاقتصادنا.. هناك مشكلة، والمشكلة الأبرز أن الاختصاصيين الاقتصاديين الذين لا يوافقون على القرارات الحكومية لا يجتمعون مع بعضهم. نحن نحتاج إلى لقاءات نوعية متخصصة

• برأيك ما دور أو تأثير المؤسسات الدولية في كل ما يجري على مستوى الاقتصاد السوري؟

أنا منذ العدوان الثلاثي أكره البنك الدولي، فهو يقدم سياسة ولا يقدم خبرة.. وعلاقتنا معه، وعلاقتي أنا الشخصية معه غير إيجابية، لا نستطيع أن نركز إلى البنك الدولي ووصفاته

لم يعد مقبولاً اتخاذ  
قرارات تعثرها  
الثغرات وتضعفها  
الاعتراضات..

# ر



إن إصدار وصياغة هذه القرارات و/أو التعليمات تتم عادةً بهدف معالجة مشكلة ما أُر حالة آتية حادة أو لإزالة معوقات معينة، فتكون هذه المعالجة بالتالي معالجة (كردة فعل)، وغالباً ما تكون أحادية الجانب من وجهة نظر (أو بناءً على خلفية فلسفية معينة ولكنها مختلفة ل) الوزارة أو الجهة التي أصدرتها، وهنا يقع غالباً التعارض أو التناقض بين الأنظمة النافذة والصلاحيات والمصالح بين الجهة الحكومية والجهات الأخرى (حكومية و/أو خاصة)، وفعلاً كان قد حدث (كمثال) أن ضم أحد المدراء العاملين (في وزارة الصناعة) صوته إلى صوت صناعيي القطاع الخاص ضد تشريعات أصدرتها وزارة الاقتصاد (بالسماح بالاستيراد) وأخرى تعتمدها وزارة المالية بخصوص الرسوم الجمركية، كما حدث (كمثال آخر) أن صرح أحد المدراء العاملين (في وزارة المالية) بأن اللجان المشكلة (بهدف تقييم الواردات) من جهة حكومية أخرى «تخالف حتماً قانون الجمارك العامة»، أو كما صرح (كمثال ثالث) أحد المدراء التابعين لرئاسة مجلس الوزراء بأن «هناك

### وخلاصة القول:

١. إن اتخاذ القرار الاقتصادي في سورية، ويفرض أنه لا تشوية أية شائبة من منظار حسن النية، ليس دائماً بالمستوى النوعي المطلوب، فقد حدث كثيراً وما زال يحدث على أرض الواقع، أنه وإن ساهم هذا القرار بحل معضلة ما فهو يفتح النار على جهات أخرى ليس أقل أهمية من الناحية الاقتصادية، وبالتالي لا بد من إعطاء القرار الاقتصادي مزيداً من الاهتمام والجدية لجعله أكثر عقلانية ورشداً. وقد سعت رئاسة مجلس الوزراء لتغطية هذه الفجوة من خلال إحداث (مديرية دعم القرار)، والتي (تحير) القرار الاقتصادي أحياناً أكثر مما تدعمه، باعتبارها (من

## د. عابد فضلية؛ القرار الاقتصادي ليس بالمستوى النوعي المطلوب دائماً..

المستوى الثاني من التشريعات الاقتصادية - القرارات والتعليمات التي تصدرها رئاسة مجلس الوزراء والمجالس واللجان التابعة لها: وهذه التشريعات تخضع (عادةً) لدراسة ورقابة حكومية عالية المستوى، ولا تصدر إلا بعد استمراج آراء الجهات الحكومية ذات الصلة كافة، ولكن هذا لا يعني أنها كانت دائماً وأبداً صائبة وحققت الهدف من استصدارها، لسبب رئيس وهو أن آثار القرار الاقتصادي لها أوجه متعددة ولها ارتدادات وخلفيات قد تكون متناقضة، بمعنى أن التشريع وإن نجح في تحقيق الهدف الذي صدر من أجله، ولكنه قد يخلق آثاراً اقتصادية سلبية في جوانب أخرى (لم تكن محسوبة بدقة) و/أو ليس لها ذات المستوى من الأهمية الاقتصادية بالمقارنة مع الهدف الذي قصد تحقيقه.

أما المستوى الثالث من التشريعات الاقتصادية - فهو القرارات الوزارية والتعليمات التي تصدرها الوزارات والجهات الأدنى التابعة لها، وهنا تظهر (على الأغلب) التناقضات غير مدروسة الآثار والمشاكل غير محسوبة الأبعاد، ويحدث ذلك (بالواقع) لعدة أسباب أهمها:

فيما يتعلق بالقرار الاقتصادي يجب التمييز بين ثلاثة مستويات من التشريعات:

المستوى الأول - القوانين والمراسيم: وهذا المستوى من التشريع يدرس بعناية من القيادة السياسية ولا يتم استصدار أي من تشريعات هذا المستوى إلا بعد موافقتها. لكن، إن حدث وكان هناك خلل ما في واحد من هذه القوانين والمراسيم فإن الخلل يكون (أصلاً) في التكيف (غير الموفق) للأسباب الموجبة من الجهات الحكومية التي اقترحت المسودة أو في رؤيتها أحادية الاتجاه للقضية الاقتصادية التي يفترض أن يعالجها القانون. وفي معظم الأحوال لا تكمن مشكلة التشريعات الاقتصادية في القوانين والمراسيم، بل بالتعليمات التنفيذية التي تصدرها الجهات الحكومية لهذه القوانين والمراسيم، وكذلك بالآلية (المشوهة أحياناً) لتطبيق هذه التعليمات، بل وتكمن المشكلة على الأخص بالعقلية الضيقة (والنفعية) لدى بعض صغار الموظفين في استخدام الآلية الصحيحة الموضوعية لتنفيذ التعليمات التنفيذية لهذه القوانين والمراسيم الاقتصادية (وكذا الأمر بالنسبة لغير الاقتصادية).

خلال ما تقوم بنشره من تقارير) تعرض الواقع أو الوضع الاقتصادي رقمياً (بشكل جيد)، إلا أنها لا تحلله ولا تعلق عليه كما يجب، فتصمت أحياناً عن ثغرات يجب التنويه إليها بينما الإيجابيات أينما وردت، وفي النهاية لا نقرأ لها ما قد يساعد في دعم القرار الاقتصادي.

٢. يتم اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية بشكل منفعل وليس فاعل، أي أنه يتخذ نتيجة ردة فعل (بضغط سلبى) وليس (كفعل) أو كمبادرة وشتان ما بين هاتين الحالتين.

٣. إن اتخاذ القرار الاقتصادي يتطلب ويحتاج إلى عمل مؤسساتي حكومي، ينسى فيه الأطراف مصالحهم الوظيفية الضيقة، كما يحتاج إلى حس نقدي بالمسؤولية الوطنية (خارج إطار التفكير الفردي)، وبالتالي فهو (على الأقل يتطلب التنسيق بين الجهات الحكومية، وكذلك بينها وبين الجهات والتنظيمات والفعاليات الاقتصادية، حيث إن القرار الاقتصادي (وكما ذكرنا أعلاه) له دائماً أوجه متعددة وخلفيات مصلحة متناقضة. ففي مرحلة الإصلاح والتطوير والتحديث التي نعيشها، لم يعد مقبولاً اتخاذ قرارات توصف بأنها جيدة وإيجابية، ثم وبعد ساعات قليلة يتم الاكتشاف بأنها تعثرها الثغرات وتضعفها الاعتراضات. والمثال (الأنموذج) على ما نقول هو القرار (الإيجابي) الذي اتخذته وزارة الاقتصاد ب (حصر استيراد البضائع الصينية من الصين: بلد المنشأ)، والذي كان إيجابياً بما يصبو إليه (لمنع التلاعب بوتألق بلد المنشأ) ولكنه (وبالوقت ذاته) أهمل العديد من العوامل الهامة الأخرى المتعلقة بتأمين قطع التبديل اللازمة والضرورية لخطوط الإنتاج (من غير بلد المنشأ)، ولم يستثن المستوردات المتعلقة بقطاع المعلوماتية، أي أنه (تشريعياً) ساوى بين استيراد ألعاب الأطفال وبين استيراد أجهزة الحاسوب يعد قراراً اقتصادياً (جيداً) ولكنه (ناقص)، وكان يجب ألا يكون ذلك، وعلينا بالمستقبل التفكير ملياً بشكل شمولي وعميق وسليم ومتوازن قبل استصدار القرار الاقتصادي. ■■



## المجلس الأوروبي،

# ألمانيا وفرنسا تغلقان أوروبا

■ ترجمة قاسيون

لم يدم الخلاف الفرنسي الألماني طويلاً . فمع اقتراب انعقاد قمة العشرين، تميّز المجلس الأوروبي يومي التاسع عشر والعشرين من آذار برغبة البلدين في فرض رؤاهما على مجموعة السبع والعشرين: الأزمة مالية، وهي ليست إلا مالية، وسوف تحل بالضرورة بتنظيم أفضل للأسواق. وبالنسبة للباقي، فلنطبق بصرامة عهد الاستقرار واستراتيجية لشبونة، وسيعود كل شيء إلى نصابه! في حين أنّ الوظائف تلغى بالمشترآت والألاف في كافة أرجاء الاتحاد الأوروبي، تطبق الحكومتان الألمانية والفرنسية سياسة النعامة، وتتمترسان في موقف سخيف بالكامل، عبر رغبتهما في الدفع للاعتقاد بأن خطط «التحفيز» الخجولة المتبناة حتى الآن تكفي تماماً لإعادة إطلاق الاقتصاد .هكذا، وفي حين تصرح المستشارة الألمانية بأن «مزايدة في الوعد لن تسمح بالتأكيد بتهدئة الوضع»، يرجع فرانسوا فيلون صدى كلماتها مؤكداً برصانة تامة أن «كل الفرنسيين يفهمون أننا لا نستطيع تجاوز ذلك».

هذا هو الموقف المشترك الذي يرجح أن يتبناه الاتحاد الأوروبي أثناء قمة العشرين في لندن: فلننقذ الاقتصاد، وسوف يدفع المواطنون ثمن الأكواب المكسورة، مثلما فعلوا منذ ثلاثين عاماً، من أزمة إلى أزمة، من خطة تقشّف إلى خطة تقشّف أخرى. ومن المؤكّد أن قمة العشرين التي ستعدها القوى العظمى لن تغير شيئاً في النظام النيوليبرالي للعالم.

مع ذلك، هنالك حلول حقيقية. فأثناء منتدى بيليم الاجتماعي، تم إطلاق نداء كي يكون الثامن والعشرون من آذار يوماً كبيراً للعمل العالمي في مواجهة مجموعة العشرين: «من أجل نظام اقتصادي واجتماعي جديد، فلنضع الاقتصاد في مكانه»، وقد وقّع هذا النداء أكثر من ٣٠٠ منظمة من المجتمع المدني من القارات كلها، اتحادات، منظمات غير حكومية، نقابات، شبكات دولية... (انظر القائمة على الرابط:

http://www.france.attac.org/spip.php?article9711

(أخضع هذا النداء بصورة خاصة للجنة ستيغليتز التي شكلتها الأمم المتحدة ونحن نعلم أنّه أخذ بالحسبان أثناء النقاشات).

# وزراء المالية خارج اللعبة في «هورشام» والمواطنون في شوارع «جيرسي»!

مثلما هي العادة، يظهر حكام المصارف المركزية ووزراء المالية الدرب للسياسيين!فقد نشر أولئك الذين يديرون التمويل العالمي بياناً بمناسبة انعقاد اجتماعهم في ١٤ آذار ٢٠٠٩ في هورشام قرب لندن، أشاروا فيه لقادة مجموعة العشرين الذين سيجتمعون في لندن إلى ما ينبغي عليهم فعله. وعلى الرغم من تواجد بلدان «بريك» BRIC الأربعة (البرازيل وروسيا والهند والصين)، التي تمثّل وزناً سكانياً واقتصادياً هائلاً في العالم، يصعب علينا أن نفهم كيف تتطّق هذه البلدان باسم نحو ٢٠٠ بلد تمثل المجتمع الدولي.

وفق رأي أولئك الذين يديرون الرأسمالية، ينبغي أن ينظم التدخل الدولي حول محورين: استعادة النمو وتعزيز النظام المالي الدولي. مرة أخرى، قرروا أن يذروا في عيون الشعوب رماد «تغيير كل شيء» كيلا يتغير شيء أبداً. إن تكليف السوق بمهمة إدارة الكوكب ومستقبل سكانه سيؤدي إلى المفاعيل نفسها: المضاربة، عدم الاستقرار، موت ٢٥ ألف نسمة جوعاً كل يوم وتدهور البيئّة.

لقد فقدت الحكومات ووزراء ماليتها وأمناء المصارف المركزية صدقيتها اليوم. أن الأوان لتكليف الأمم المتحدة، لا لأية مجموعة، بمهمة تحديد الخيارات العامة العالمية الأساسية (المناخ، السلام، الصحة، التعليم، الاستقرار المالي، إلخ) بالسبل الديمقراطية، وبالتالي إدارتها، ولاسيما عبر تجميع الأموال اللازمة عن طريق فرض ضرائب دولية. ولأن وجود نظام اقتصادي ومالي جديد، يضع حداً بسرعة لسلطة الممولين ولوجود الفراديس الضريبية والتفاوتات التي أصبحت غير محتملة. أصبح اليوم ضرورياً، فقد تم إعلان نداء عالمي للتعبئة ضد مجموعة العشرين يوم الثامن والعشرين من آذار، عشية اجتماع تلك المجموعة.

في إطار هذه الحملة، ساهمت «أتاك» ومعها منظمات دولية أخرى، في تحرك تم في مدينة جيرسي يومي ١٢ و١٣ آذار ٢٠٠٩ . وقد أظهر المناضلون المتواجدين في محاضرة عامة ومسيرة جابت شوارع سان هيليبه من مصرف إلى آخر إمكانية الضغط المباشر في المراكز الحساسة للنظام. بعد تسليط الأضواء الأول هذا، تعترم «أتاك» فرنسا مواصلة عملها كي يتحكم المواطنون بالمستقبل الذي يصادره منهم التمويل. وستتمثل ذروة التحرك يوم الثامن والعشرين من آذار، اليوم العالمي للعمل في مواجهة مجموعة الثمانية.

■ **أتاك فرنسا**

**مونتروري، آذار ٢٠٠٩**

◀ **إبراهيم البدرابي - القاهرة**

في تزامن- يثير الدهشة- مع ما صرح به أوباما حول المخاطر التي تهدد النظام المالي الأمريكي، خرج نائب محافظ البنك المركزي المصري بتصريح توقع به عودة الاستثمارات إلى السوق المصرية خلال النصف الثاني من العام الحالي، ودل على ذلك به إعلان مستثمرين مصريين في أوروبا رغبتهم في نقل استثماراتهم من بنوك سويسرا وأمريكا .. إلى البنوك المصرية» واستطرد في توقعاته المتفائلة جداً- على غير أساس- ودون أي تعليل مقبول.

في هذا التصريح نفسه قدر نائب محافظ البنك المركزي أن الاستثمارات الأجنبية التي خرجت من مصر بسبب «الأزمة المالية العالمية» بحسب تعبيره قد تراوحت ما بين ٨ و٠ ١ مليارات دولار. وأضاف أن هذا الخروج تمثل في سوق السندات التي فقدت نحو ٩٠% من مستثمريها».

وبينما كانت الحكومة ترد بإصرار إلى أسباب قليلة مضت أن نسبة النمو تصل إلى ٧%، إلا أن مديرة بالبنك المركزي توقعت أن معدلات النمو تتراوح بين ٤ و٤,٥%. في التوقيت ذاته اعترف رئيس الوزراء أن النمو سيكون في حدود ٥,٢% فقط. فأين الحقيقة؟

رغم قتامة الصورة إلا أن المسؤولين لا يزالون يصرون على ضخ نقاؤل كاذب حول الواقع وإن تفاوتت تقديراتهم المتفائلة. لكن الوجه الآخر لم يعد من الممكن إخفاؤه، إذ «اعترف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ٨٨ ألف مواطن قد انضموا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى شريحة العاطلين عن العمل، لترتفع نسبة البطالة في مصر إلى ٨,٨% بزيادة ٠,٢% عن الفترة نفسها من العام الماضي». ويأن «عدد العاطلين عن العمل في مصر بلغ ٢,٢ مليون مواطن». كما أكد التقرير حول (قوة العمل في مصر) خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بأن الحاصلين على المؤهلات الجامعية والشهادات المتوسطة يمثلون ٩٢,٧% من إجمالي العاطلين».

توقع مركز تحديث الصناعة في دراسة له تسريح نصف مليون عامل خلال العام الحالي. وبينما أكد الصندوق الاجتماعي للتنمية أنه قد تم فصل ١٥٠ ألف عامل مصري من دول الخليج، فإن عدداً من أفراد الجالية المصرية في دولة الامارات قد ذكروا، بحضور مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية، أن عدد العمال المفصولين في الامارات بلغ ١٥٠ ألف عامل ولم يتم هذا المسؤول بنفي الخبر أو تكايدهِ. غير أن السفير المصري في الامارات أكد أن العمال المصريين هناك بخير ولم يتم الاستغناء سوى عن عدد قليل جداً منهم!! ولا شك أن إخفاء الحقيقة في هذا الأمر لن يستمر طويلاً، إذ أن عودة العاملين في الخليج سوف يكون حدثاً مدوياً لأنه سيفاقم الأزمة إلى أبعد الحدود.

لكن سلطة الطبقة الرأسمالية التابعة النهاية تعمد إلى

# مجيء أوباما...

# دفقة هواء للإمبراطورية مقابل خديعة للعراق

◀ **زهيرة هوفاني برفاس**

**ترجمة قاسيون**

ليس هنالك أدنى شك في أن العام ٢٠٠٩ قدّم للأمريكيين هدية رائعة، لم يتوقعوها في تاريخهم، رئيساً أسود، بل بالأحرى خلاسياً (من أم بيضاء)، لكنها رغم كل شيء هدية غير متوقعة في هذه الساعات المثيرة للقلق بالنسبة لإمبراطورية مرغمة على الانطواء بسبب جرعة مفرطة من الوقاحة والاحتقار. وفق زاوية النظر هذه، يأتي مجيء أوباما في الوقت المناسب من أجل «إعادة تلميع شعارات» الولايات المتحدة، التي انطفأ بريقها فأصبحت صورتها وقيادتها في وضع سيئ. شكلت تلك الانتخابات التاريخية دفقة أوكسجين حقيقية إذ، سواء على الصعيد الداخلي أم في بقية أرجاء العالم. السماح لرجل ملون بدخول البيت الأبيض واحتلال المكتب البيضاوي وترؤس مصائر الولايات المتحدة، إنه إنجاز لبلاد العم سام! يكفي إلقاء نظرة سريعة في مرآة التاريخ الداخلية والحديثة جداً لهذا البلد للتجروّ على التحدث عن حدث ثوري حقيقي. وبالفعل، من كان يصدق حدوث تشكيك مثير كهذا في الفصل العنصري في بلاد «الكوكلوكس كلان» حيث كان الأمريكي الأسود قبل خمسين عاماً بالكاد أي شيء سوى ند للرجل الأبيض؟ أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة؟ من التجديف بالنسبة للبعض إلى حلم الآخرين، تواصل الحلم بعد روزا بارك ومارتن لوثر كينغ في شوارع ألاباما... إلى واشنطن لبارك أوباما .

هذه النتيجة هي بحد ذاتها خطوة كبيرة في تاريخ البشرية، ما يمنح هذا الانتخاب طابعه الثوري. يقولون إن الصورة تعادل ألف كلمة، والصورة التي تقدمها الولايات المتحدة عبر باراك أوباما كبيرة بما يكفي لإخفاء كل ما تبقى، هكذا يعتقدون على الأقل. لا بل معو الأخطاء الكبيرة والعديدة المنسوبة لإدارة بوش. من بين هذه الأخطاء، نحصي تجدد خطر التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وجحيم البشر تحت عنوان غوانتانامو أو أبو غريب، التصريحات التديليسية التي سمحت بغزو العراق وتعريض السكان للفوضى، حرب الاجتياح في أفغانستان، المقاومة والشراكة في العنف مع الأنظمة الفاسدة والقمعية، أفعال القرصنة والاختطاف التي قامت بها الداسي أي إليه، وبطبيعة الحال التمرد الاجتماعي الناتج عن الأزمة الاقتصادية وكلفة الحروب، ناهيك عن العار الذي خلفه إحصار كاترينا في قلب العديد من الأمريكيين. اللوحة كما

# الإعصار قادم..



إلقاء اللائمة على الآخرين مثل الحديث عن الأضرار الناجمة عن السياسات الحمائية التي بدأت بعض البلدان العربية في تطبيقها.

وسط هذه الطروحات المتناقضة بهدف زرع حالة من اللاتباس والبلبلة المتعمدة، فإنهم يقومون بتصدير المفاهيم المنحارة كلية لمصالح رأس المال. من ذلك ما ذكره مدير مركز تحديث الصناعة، من أن «القطاع الخاص لا يستطيع تحديد المدة التي يمكن خلالها الاحتفاظ بالعمالة». ويتابع «القطاع الخاص لا يتحمل عبء الحكومة ودورها تجاه العمالة» موضعاً «أن قانون العمل لا يسمح بتسريح العمالة المؤمن عليها، مما يمثل عبئاً على شركات القطاع الخاص» وطالب الحكومة «بضرورة تعديل قانون العمل بما يمنح الشركات مرونة في تسريح العمالة خلال الأزمة المالية العالمية...»!!

لم يجد رئيس الوزراء من حل سوى تشكيل مجموعة وزارية من الوزراء أنفسهم الذين صنعوا الأزمة «بهدف بلورة عدد من المشروعات الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية العالمية التي توفر المزيد من فرص التشغيل». أي أنه أعطى أفكاراً عامة ومجردة دون أن يتطرق إلى ضرورة وقف نزيف خصخصة الأصول المصرية وطرد العمال بمئات الآلاف.

إذا كانت النسبة الحقيقية للبطالة في مصر تصل إلى أضعاف النسبة التي يعلنون عنها رسمياً (إذ تقدر دراسات جادة أنها تصل إلى ٣٠% من قوة العمل) فماذا ستكون عليه الحال بعد عمليات التسريح المحمومة الجارية حالياً إلى جانب مصيبة الطرد بما يسمى الأحالة للمعاش المبكر، مضافا لكل ذلك قدوم أكثر من ٢ مليون عامل من بلدان الخليج... الخ؟ لقد شهدت البلاد مؤخراً وخلال عام واحد أكبر عدد من الإضرابات في تاريخ مصر- وربما المنطقة- إذ وصلت إلى ١٢٥٠ إضراباً، بعضها مستمر أو متقطع طوال شهور، ولا تتحصر المطالب فقط في تحسين الأجور أو الحوافز، ولكن بسبب عدم الحصول على الأجور ذاتها لشهور عديدة.

■ ■

# شؤون عربية ودولية



كانت الإضرابات في الماضي تكاد أن تكون عمالية صرفة، وإلى جانبها الإضرابات الطلابية. لكنها امتدت في الفترة الحالية إلى الموظفين والفئات الأخرى. آخرها الآن تظاهر واضراب ٢٩٠٠ موظف ومهندس زراعي بالاصلاح الزراعي في ثلاث محافظات بسبب عدم صرف حوافز سبق وأن قررتها الوزارة.

إضراب آخر (نوعي) لطلاب المعهد العالي للتكنولوجيا بمدينة «بنها» وهو معهد مناظر لكليات الهندسة، وتابع لوزارة التعليم العالي، وعدد طلابه ٣٥٠٠ طالب، دخل منهم ٢٥٠ طالباً اعتصاماً مفتوحاً بمقر المعهد منذ ٢٣ يوماً وحتى الآن، وسيدخلون إضرابا عن الطعام، وذلك بهدف مساواتهم بنظرائهم خريجي كليات الهندسة.

ما يحدث في البلاد ليس نتيجة لأخطاء في السياسة، وليس نتيجة الجهل. لكن ما حدث ويحدث هو سياسات سلطة طبقية تعي ما تفعل. إنه جريمة مع سبق الاصرار والترصد (بتعبير رجال القانون).

إننا ندفع ثمناً باهظاً نتيجة قتل خط التنمية المستقلة ودفع البلاد إلى التبعية المطلقة، بما أنتجه ذلك من خراب اقتصادي وتدمير للبنية الاجتماعية والثقافية وتهديد للأمن القومي... الخ. كل ذلك من أجل تجريف الثروة الوطنية لصالح عدد قليل من الأسر المصرية والرأسماليين الأجانب والصهاينة. وهو ما سيؤدي إذا ما استمرت سلطة الطبقة الحاكمة إلى تجريف البلاد من شعبها، ليس باتجاه الخارج بحثاً عن لقمة العيش، وإنما باتجاه القبور. إنهم يقتلوننا!

إن الإعصار الذي بدأ في التشكل في ٦ ابريل ٢٠٠٨ لم يتوقف، وسوف تزداد حدته في ٦ ابريل القادم (يوم الغضب المصري). إن البلاد في طريقها إلى الانفجار الشامل، ولن يوقفه شيء سوى إلقاء هذه الطبقة الحاكمة (الفاصبة للثروة والسلطة) في مزبلة التاريخ.

■ ■

# نرى مثقلة والرئيس الجديد ليس بالتأكيد صانع المعجزات كما يتصور كثير من الناس.



إذا كانت «الأوبامية» ليست سوى صنيعه مخططين استراتيجيين لإنقاذ الإمبراطورية مثلما يقول الأخصائيون في الجغرافيا السياسية، فهذا لم يمنع أن يتوقع الرأي العام العالمي لفتات مثيرة من جانب الرئيس الجديد الذي لا يقل إثارة، ولاسيما لمصلحة السلام في العالم واحترام الكوكب، وهذا أصل الحماس الشامل الذي أثاره مجيء أوباما في أركان الأرض الأربعة. ولاسيما أن خطاب المرشح للرئاسة وعوده قطعت بوضوح مع سابقه، إذ أعلن أنّه أكثر تحسناً لمشكلات الكوكب وأكثر انفتاحاً على الحوار السياسي وعلى الحلول المتعددة الأطراف، وبطبيعة الحال أقل تحزباً للقوة العاشمة في حل النزاعات. التقيض التام لسابقه. بالتالي، كان بوسع المرء الإيمان بنهاية وشيكة لحروب سكان البيت الأبيض السابقين. إغلاق غوانتانامو، انسحاب القوات الأمريكية من العراق، إنهاء التوترات مع إيران وقتل الفلسطينيين، أي باختصار حقبة استرخاء في تاريخ البشرية المعذب.

**نحو الاحتلال الدائم للعراق**

لكن مثلما أن الشجرة لا تصنع الغابة، ولا يصنع طائر السنونو الربيع، لا يمكن لرمز أوباما أن يعارض أهداف الإمبراطورية المرسخة، ولا أن يؤنسن ممارساتها. إذن، هنالك خشية من أن يكون الاسترخاء قصير الأمد وأن تتبدد آمال ملايين الناس في أرجاء العالم. إذا كان إغلاق سجن غوانتانامو (الذي سبق للمحكمة العليا في البلاد إدانته) أمراً مكتسباً بالنسبة للرئيس الجديد، فانسحاب القوات من العراق الذي أعلن بحلول العام ٢٠١١ ليس سوى خديعة ولا إخفاؤه عن الرأي العام ويتمثل ببساطة في مواصلة احتلال هذا البلد بصورة أقل وضوحاً، لكن ليست أقل نجاعة مع وجود الحق في النظر في خيارات الحكومات المحلية ووضع اليد على مصادر الطاقة.

هنالك مؤشرات حاسمة تتحدث منذ الآن عن هذا الاحتلال الطويل الأمد للعراق. فقد بنت فيه الولايات المتحدة أكبر سفارة في العالم. أكبر من الفاتيكان. تخيلوا سنة أضعاف مساحة مقر الأمم المتحدة في نيويورك. أي أنّ الأمر لا يتعلق بسفارة، بل بملحق واشنطن في العراق لتذكير العراقيين بأن الولايات المتحدة هي سيد بلادهم الحقيقي. إلى هذه القلعة الهائلة التي ترتفع في قلب بغداد، تضاف سلسلة من الشكثات

■ ■



# حوار الفصائل في البحث عن مخرج

◀ محمد العبد الله

عشرة أيام من التفاوض والسجال دار بين مندوبي الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، وبمشاركة بعض الشخصيات «المنتقاة» من خارج الإطار التنظيمي للقوى، والقريبة لحد التماثل، في بعض الأسماء، مع سياسات سلطة رام الله. الأيام العشرة التي مرت على المتحاورين في جولة الحوار الثانية داخل مبنى المخابرات المصرية، لم تكن شبيهة بالأيام العشرة التي كتب عنها الأمريكي «جون ريد» رائعتة عن الثورة البلشفية الروسية. فبعداً عن القوالب الجاهزة التي وضعت فيها نجاحات وإخفاقات اللقاءات بين قطبي الحوار «الواقع» المتفق عليها مع طاقم المخابرات المصرية المشارك في كل لجنة، ظهرت نقاط الخلاف في لجان الحكومة والمنظمة والانتخابات والأمن، بمعنى أن أبرز القضايا المطروحة للنقاش ما زالت تدور في حلقاتها المعروفة، المثقوبة، والمفرغة من المخارج الواضحة.

لن أكرر ماكتبته في مقالات سابقة حول لجان الحوار، والمنظمة والمرجعية، والبرنامج الوطني الكفاحي لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية، التي هي- للتذكير أيضاً- جزء مهم من حركة النضال القومي التحرري العربي، وركن أساسي من المقاومة الأممية للهيمنة الإمبريالية العالمية. لكن اللافت للنظر، أن اللجان، وأعضاء لجنة التوجيه العليا ينتظرون، الموعد الجديد الذي ستحدده إدارة المخابرات المصرية، للعودة إلى القاهرة في بداية الشهر المقبل، بعد أن عاد «عمر سليمان» من واشنطن، التي زارها ملتصقاً بالموافقة على تشكيل حكومة «تحتزم ولاتلتزم» (١) بالاتفاقيات التي وقعت عليها «قيادة» المنظمة مع حكومة العدو، ومع الأطراف الدولية. إذ لم تنتظر قيادة المخابرات عودة سليمان من رحلته، فبادرت لإبلاغ رؤساء الوفد أن بإمكانهم العودة لمناقشة قياداتهم ومرجعياتهم بالتطورات، في محاولة للوصول لحلحلة العقد- كما تراها واشنطن وبالتالي مصر- لإخراج الاتفاق للنور، في بداية نيسان، بعد أن تعثر الوصول إلى نتائج حاسمة قبل انعقاد قمة الدوحة العربية.

إن أمازق المتحاورين في القاهرة يكمن في اختلاف رؤية كل طرف/ اتجاه/ اصطناف، للبرنامج السياسي الذي يجب أن تلتزم به قوى الحركة الوطنية الفلسطينية. بل إن التناقض ظهر واضحاً داخل أحد الاتجاهات، المسماة «قوى اليسار»، فقد ظهر الخلاف جلياً وواضحاً أثناء الحوارات الداخلية للقوى المؤتلفة بإطاره، حول قرارات الشريعة الدولية، والاعتراف بكيان الإرهابي، التي ستحدد مع محاور أخرى برنامج الحكومة العتيدة، فما بين الموافقة الكاملة «حزب الشعب» والرفض الكامل «الجبهة الشعبية» تراوحت مواقف «الجبهة الديمقراطية»، مما كشف وبوضوح عن مكامن الخلل الأساسية في صيغ الاصطفافات القائمة، وهو ما يعكس بالضرورة دور بعض

القوى المشاركة في إعادة إنتاج مواقف أحد القطبين، ولكن باسم «الفصيل»، على اعتبار أن ذلك يزيد من صوابية و«شعبية» الموقف، الذي فرضته قرارات المشرف على الحوار، وقيادة سلطة رام الله المحتلة، بالجلوس على مقاعد طاولة المناقشات، ليس لفاعليته الراهنة، بل لانحيازها السياسي، وهذا ما كشفتته النقاشات التي دارت حول نسبة الحسم في الانتخابات القادمة، التي ستسلط الضوء على حقيقة الوجود الجماهيري للعديد من الفصائل، التي يعيش قسم منها على «ترائه» الكفاحي في مواجهة العدو، رغم يقيننا الكامل من أن انتخابات تتم في ظل الاحتلال، ومحاكمة باتفاق أو سولو، لن تحقق لشعبنا كرامته وسيادته، المهذورة في معازل الاعتقال الجماعي.

على الرغم من تعارض التصريحات التي عبرت عن خلالها كل تنظيم، ومتحدث، عن الأسباب التي عرقلت التوافقات، فإن ما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال، هو أن الأساس في الاختلافات القائمة يتمحور/ ينطلق من طبيعة رؤية كل طرف لماهية ومضمون ووظيفة منظمة التحرير. ففي ظل هيمنة ومصادرة «السلطة» الناتجة عن اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، لدور المنظمة، وبرز التناقض ما بين «شكيلة» المنظمة بوضعها الراهن، وسطوة و«تغول» السلطة، المستتدة، بل والمستقوية بدور ما يسمى باللجنة التنفيذية للمنظمة، تزداد الهوة ما بين المشككين بتلك اللجنة، الفاعلة لشرعيتها، الناتجة عن فقدانها للنصاب القانوني بسبب غياب ثلث أعضائها البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً. فقد تولى خمسة منهم، واستقال السادس، ويمتتع أحد مؤسسيها، وأبرز قادة حركة فتح «فاروق القدومي» عن حضور اجتماعاتها التي تجري في ظل الاحتلال. ولهذا فإن ماتبته الكاميرات عن ذلك الحشد من الحضور في الاجتماعات، ليس سوى مشاركة من مندوبي الفصائل، ومسؤولي السلطة!

واللافت لنظر المتابعين للحوارات، كان الحضور المقصود لتلك الأعداد من «المستقلين».. جميعهم كان من



الضفة وغزة، ومعظمهم يمثل رؤى سياسية/ اقتصادية مرتبطة بالمركز الإمبريالي. وقد تنادى بعضهم قبل أشهر لتشكيل «منديات ومبادرات» للوحدة الوطنية، تستند على برنامج الحد الأدنى، الذي لا يتصادم مع المحتل، بمقدار ما يروم بعينه وعقله له «الأخر»؟ إن هذه التشكيلة، ذات «اللون الواحد» مما يسمون أنفسهم بالمستقلين، تتسجم في توجهاتها مع الموقف السياسي لسلطة رام الله المحتلة، مع حرصها «شطارتها» على إبراز تمايزها النقدي «الهادئ» لبعض الممارسات. وهنا لا بد من سؤال قوى المقاومة التي حضرت الحوارات عن «تميرها» لحضور هذه التشكيلة، وعدم طرحها لأسماء العديد من الشخصيات الوطنية المستقلة في الأردن وسورية ولبنان ودول المهجر، المترمة بالمقاومة، وبرؤية نقدية جذرية للواقع الراهن.

إن الحديث عن ربط «الإعمار» بالإعلان عن برنامج حكومة «وحدة أو توافق وطني»، وبالوقائع ستكون حكومة «توافق دولي»، تتوزعها مجدداً المحاصصة الفصائلية، المطعمة بما يسمى المستقلين، وتمارس بأشكال متفاوتة، الاعتراف بحكومة العدو، يعني بالقم الملآن، التفریط به «إعمار» وتحصين الإنسان العربي الفلسطيني، بحقيقة مقاومته للاحتلال، وإصراره على تحرير وطنه. إن الضغط على الضحية للاعتراف ب«عدالة» جلادها، وتنازلها عن حقها بالحياة فوق أرضها، بذات الوقت الذي يندفع فيه العدو، السفاح، القاتل، لنكران وجودها، يعتبر تفریطاً بكل الحقوق والتضحيات.

لن يجد المتحاورون في استجابتهم لراعي الحوار، والأطراف الإقليمية والدولية، باب النجاة، بل إن بوابة العبور الوحيدة نحو شعبهم الموحد، ووطنهم المحرر، هي بدء حوارهم الداخلي الوطني عبر التمسك ببرنامج المقاومة، وبوحدة أداة الصراع مع العدو، دون «رعايات»، هدفها تدجين الحركة الوطنية، وإعادة «تأهيلها» لتستوعب «حقائق» العصر.

■ ■

# «يللي بعدها»..!

◀ عبادة بوظو

قمة عربية جديدة في الدوحة، تليها مباشرة قمة عربية- لاتينية، مثل الإيبيرية- اللاتينية، و«شوياش، ما حدا أحسن من حدا»!

صباح السبت موعد صدور هذا العدد، سيستيقظ المواطن العربي متثاقباً على أنباء توافد وزراء الخارجية العرب إلى العاصمة القطرية، لتحضير البيان الختامي للقمة الحادية والعشرين، بينما

ستحضر المدفعية القطرية إطلاقها الافتراضي دفعات من ٢١ طلقة، تحية لرؤساء الخيبة العربية الذين سيبدأ توافدهم في اليوم التالي دون أن تعرف بعد قائمة الحضور والغياب (بعذر أو بدونه) والمقاطعين، والمتمتعين، ومخفضي التمثيل، مع كل «الحركات والاستعراضات» التي من شأنها تفرغ اللقاءات العربية الجامعة من أي مضمون حقيقي..!

فلسطين وشعبها الرناح تحت الاحتلال يتعرضان لموجة «ترانسفير» إرهابية جديدة، وإعادة إنتاج «سيناريو» ١٩٤٨، ليس عبر حصار غزة وجدار الضفة فحسب، بل في داخل أراضي ٤٨ ذاتها وقراها ومدنها، وكذلك في مدينة القدس المحتلة «عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩» (١)..

السودان أرضاً وشعباً وحكومة ونظاماً، وبأقاليمه الملحقمة والمتمردة، ينتظر إعادة السيناريو العراقي، والمدخل ليس أسلحة الدمار الشامل، ولكن مذكرة توقيف البشير، في وقت لا يزال فيه العراق وسنواته الست تحت الاحتلال المستمر يحتفل بتجليات «ديمقراطية» الإجماع التفتيتي- النهائي الأمريكي..! لبنان الهادي «نسبياً»، ينتظر «مفخحات» نتائج صناديق الانتخابات النيابية ومذكرات ولوائح اتهام «المحكمة الدولية»، مع استمرار ثلاثية الإفكار المنهجي لفتاته الشعبية، ومختلف أشكال ودرجات الانتهاكات الإسرائيلية لأرضه وسمائه، والهجوم على مصادر قوته ومنعمته، أي مقاومته وجيشه.

وبالتوازي، تُدقق على سورية (التهمة «حزبياً» و«نوويًا» وفي الملفات العراقية واللبنانية والفلسطينية، وفي الغد، السودانية)، تُدقق عليها «المصالحات التسوية»، دون التعاطي بجديّة ومسؤولية مع دعواتها «البرنامج الحد الأدنى» المتمثل في ضرورة «إدارة الخلافات» بعد الاعتراف بها..!

أما الأزمة الرأسمالية العالمية، فتواصل ضربها للمرتكزات الهشة للنظم الاقتصادية العربية التابعة في الأطراف مهددة ملايين العرب في قمة عيشهم ومصادر رزقهم ومستقبل أطفالهم..

والسؤال البسيط الذي سيرطحه المواطن العربي، إن تابع أنباء القمة دون أن «يقلب محطة تلفزيونه» على «المسلسلات التركية» هو: بماذا ستخرج «قمة الدوحة» إن لم تكن «المقاومة الشاملة» العنوان الأبرز والأشمل والمتوافق عليه، والأهم على ألياته التنفيذية، على أجندتها، التي تفرض عليها في المقابل كل التحديات انفة الذكر! ■

ولأن الجواب معروف حول مجريات «القمم» العربية ونتائجها رغم كل المصافحات الحارة و«تبويس الشوراب» وربما إقامة طقوس التقاط «صور العائلة»، فسيتابع المواطن العربي تتأثيره، ويقول: «يللي بعدها!».. «أف.. وأخيراً خلصت، وعلى شو ومشان شو عقدها...!»

o.bozo@kassioun.org ■

## حرب «الكارتيلات» المكسيكية داخل الحدود الأمريكية

◀ ترجمة واعداد قاسيون



أوردت صحيفة «لوموند» الفرنسية في عددها الصادر في ٢٤/٣/٢٠٠٩، تحقيقاً بقلم المراسل الخاص لها في مدينة إل باسو، بولاية تكساس، نيكولا بورسبييه، أكد فيه «إن ذكر المكسيك والمدينة المواجهة، ثيوداد خواريز، الواقعة على الجانب الآخر تماماً من النهر الكبير و«ستاره الحديدي»، يعادل المخاطرة بالخضوع لسلسلة لا تنتهي من الجرائم والفظائع المرتبطة بحرب المخدرات وقتلتها المآجورين». وينقل المراسل عن زميله في المهنة رامون براكامونتييس، تأكيده: «أنا نفسي خائف. لقد أكدت لي السلطات الأمريكية بأنّها لم تعد قادرة على ضمان حماية مواطني الولايات المتحدة. وعلى هذا الجانب، نشهد عنفاً متزايداً كل يوم».

وتتابع الصحيفة أن أكثر من ٨٠٠ شرطي وعسكري قتلوا منذ كانون الأول ٢٠٠٦. ونحو ستة آلاف عملية اغتيال تمّ إحصاؤها في العام الماضي (ضعف عدد الحالات في العام ٢٠٠٧). قبل عيد الميلاد، اكتشفت سلطات مدينة شيلبانثينغو الصغيرة ثمانية رؤوس جنود مقطوعة مغلفة في أكياس بلاستيكية ثم ثلاثة رؤوس أخرى في براد في سيوداد خواريز في كانون الثاني. بعد بضعة أيام، أتى دور مسؤول الشرطة المحلية كي يستقبل تحت ضغط كارتيلات المخدرات. أما رئيس بلدية تلك المدينة الحدودية، فقط انتهى به الأمر بالاستقرار مع أسرته في إل باسو المقابلة.

فيما قبل، في كانون الأول ٢٠٠٦، أقرّ الرئيس المكسيكي فيليب كالدرون لدى انتخابه بأن «الجريمة المنظمة أصبحت خارج السيطرة». منذ ذلك الحين، نشر رئيس الدولة، المحافظ والمتاصر لتبني إستراتيجية قوية ضد الجريمة المنظمة، ٤٥ ألف جندي ضد عصابات تهريب المخدرات، منهم نحو خمسة آلاف مسرلين بالأسود ومسلّحين تسليحاً ثقيلاً، لمدينة ثيوداد خواريز وحدها.

تضاعفت الاعتقالات- التعسفية غالباً، وفق منظمات حقوق الإنسان. وبلغت تصفية الحسابات في السجون ذرى جديدة، وكذلك الهجمات على المنازل والابتزاز والاستيلاء على الكوكايين واحتجاز الرهائن

والاغتيالات، فبلغ عدد جرائم القتل ١١٠٠ جريمة في الأسابيع الثمانية الأولى فقط من السنة.

ويذكر التحقيق في الصحيفة أنه في تشرين الثاني ٢٠٠٨ تمت إدانة نوبه راميريز، الوكيل المكلف بالوحدة المتخصصة بالجريمة المنظمة في البلدة، لأنه زود كارتل «سينالوا» بالمعلومات مقابل نصف مليون دولار شهرياً. وفرانثيسكو فيلاسكو ديلغادو، رئيس شرطة كانكون، الذي أوقف لأنه حمى كارتل «الخليج»، المسؤول حسب الإدعاء العام عن اغتيال أحد الجنرالات في كانون الأول.

وكانت أريزونا شهدت زيادة مقلقة في الجريمة، وأصبحت هذه الولاية الحدودية المنصة الأمريكية الشمالية الرئيسية للهجرة غير الشرعية ولتجارة المخدرات. في أماكن أخرى، وعلى مجمل الأراضي، تسيطر الكارتيلات المكسيكية على معظم السوق، وفق تقرير للمركز الوطني للمعلومات حول المخدرات. يقال إن هذه الكارتيلات مرتبطة بالعصابات الأمريكية، وإنها توصلت إلى الانتشار في ٢٣٠ مدينة أمريكية.

في هذا السياق، شرح الجنرال فيكتور رونوار، رئيس قيادة منطقة أمريكا الشمالية، يوم السابع عشر من آذار أثناء جلسة استماع في مجلس الشيوخ، بأن واشنطن تعزّم إرسال مزيد من القوات أو العملاء

المخصصين إلى الحدود. وقال إن كل مكونات قوات النظام والجيش ربما تصبح معنية بهذا القتال، لكن دون أن يقدم تدبيراً للاحتياجات.

قبل أسبوعين من ذلك، طالب ريك بييري، حاكم تكساس الجمهوري، بإرسال ١٠٠٠ رجل إضافي. وقال: «لا آبه بعرفة إن كانوا عسكريين أو من الحرس القومي أو عناصر جمارك. نحن قلقون جداً بسبب عدم اهتمام الحكومة الفيدرالية بأمن الحدود كما ينبغي».

وأمام احتمال قيام عسكرة جديدة للحدود، حثّ الرئيس المكسيكي منذ بضعة أيام واشنطن على أن تراقب من جانبها عن كتب ما تستورده من أسلحة ويبيعها للعموم. وطلبت المكسيك فرض مراقبة أكثر صرامة للحدود التي تتلقى منها الكارتيلات ترسانتها وملايين الدولارات نقداً عبر الولايات المتحدة، علماً بأن ما بين ٧٥ بالمائة و٩٠ بالمائة من الأسلحة التي يستخدمها مهربي المخدرات تأتي من الولايات المتحدة، وأكثر من ثلثي المخدرات تأتي عبر المكسيك التي ترتبط مع جارتها الشمالية بخط حدودي طوله ٣٢٠٠ كيلومتر، مع ١٤ مدينة توعم على جانبي الحدود، مع مئات الخطوط الجوية والمنافذ الحدودية التي يعبر منها نحو ٥.٥ مليون أمريكي إلى المكسيك كل عام، نصفهم إلى شواطئ كانكون. ■ ■

## عضو المكتب السياسي للشعبية «أبو أحمد فؤاد»: نرفض احترام أو الالتزام باتفاقيات منظمة التحرير

نفى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو أحمد فؤاد من دمشق أن تكون القيادة المصرية قد وجهت أي دعوة للفصائل الفلسطينية أو أمنائها العامين للحضور إلى القاهرة لمتابعة الحوار الذي أعلن عن تأجيله للتشاور، وأكد أن الخلافات بين الفصائل تتركز في رفضها الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية كاتفاق أوسلو وشروط الرباعية واتفاقية باريس الاقتصادية وغيرها.

وقال «فؤاد» في تصريحات صحفية إنه قد تتم مناقشة أكثر القضايا، سواء ما يتعلق منها بمنظمة التحرير أو اللجنة الأمنية أو لجنة المصالحة، وتم الاتفاق على بعضها، وما زالت العقدة الرئيسية تتعلق بالحكومة وبرنامجها وطريقة تشكيلها، وبمنظمة التحرير والاتفاقيات التي وقعتها في سنوات سابقة ومدى التزام الفصائل الفلسطينية بها.

وأكد أنه «إذا بقيت الصيغة التي تطرح من السلطة الفلسطينية والتي تصر على الالتزام بالاتفاقيات التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا يعني أنه لن يتم تشكيل الحكومة، ولا يمكن الاتفاق بين الأطراف الفلسطينية على أساس هذا البرنامج، لأن هذا يعني أن على الجميع أن يلتحق بفريق أوسلو، وعلى الجميع أن يقدم تنازلات نوعية، وهو الموافقة على اتفاقيات أوسلو وخارطة الطريق واتفاقية باريس الاقتصادية بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع الإسرائيليين»، مشدداً على «أننا كجبهة شعبية نرفض أن نلتزم بهذه الاتفاقيات».

ونوه القيادي بأن «هذا ليس موقفاً جديداً، فمنذ أن أعلن اتفاق أوسلو حتى يومنا هذا نحن ضده والاتفاقات التي أعقبته، لأن نتائجها كانت كارثية على القضية الوطنية الفلسطينية، وأيضاً نرى أن المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كانت مفاوضات من أجل المفاوضات فقط وليس من أجل تحصيل أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني، فمنذ اتفاق أوسلو زادت الخسائر الفلسطينية بكل المعاني».

وأضاف إن «الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير تعيق المصالحة الداخلية»، موضحاً أن «هناك بديلاً محتملاً ولكن لن توافق عليه الجبهة الشعبية وربما غيرها، وهو ما طرحه الإخوة في حركة حماس، أي احترام الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، وربما يحاول (عمر) سليمان تسويق هذه الصيغة في الولايات المتحدة، وإذا وافقت، وهو المرجح، يمكن أن يتوافق الفصيلان (حماس) وفتح) على تشكيل حكومة، ولكننا كجبهة شعبية لن نتعاطى معها ولن نؤيدها، ونؤكد على أننا ضد الالتزام، وضد احترام الاتفاقيات السابقة التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية».

■ ■



# السلاح الصامت.. التحكم الخفي بالاقتصادات والمجتمعات (1-2)

نيقولاوي بوغولويويوف - ترجمة: شاهر أحمد نصر - خاص قاسيون

«امنحوني قدرة التحكم بأموال الأمة عندئذ لن يقلقني من يضع قوانينها»..

• روتشيلد

«السلاح الصامت» ثمرة لفكرة بسيطة عبّر عنها واستعملها المصري الشهير (مبير أميهيم روتشيلد)، فقد اكتشف روتشيلد عنصراً سلبياً ناقصاً في النظرية الاقتصادية، عُرف فيما بعد باسم «التأثيرية الاقتصادية»... واكتشافه هذا، راح يستخدم بفعالية عالية في قيادة الاقتصاد العالمي بعد ظهور التحليل الرياضي والنهوض في نظريتي الميكانيك والكهرباء اللذين ظهرا لاحقا أثناء الثورة الصناعية، وجرى الاعتماد عليه بصورة كبيرة في القرن العشرين خصوصاً بعد اختراع الكمبيوتر.

## المفاهيم العامة للطاقة

عند دراسة منظومات الطاقة تظهر دائماً مفاهيم أولية مثل: الطاقة الكامنة، والطاقة الحركية، والطاقة المشتتة (المبعثرة، الإشعاعية). وفي مقابل هذه المفاهيم هناك ثلاثة أقسام نموذجية فيزيائية بحتة، تسمى بالعناصر السلبية. في الاقتصاد تترابط هذه الخصائص الثلاث للطاقة مع:

١ - السعة الاقتصادية: رأس المال (المال، والتراكم، والإفلاس، وغير المتحركة وغيرها).  
٢ - النقل الاقتصادي: البضائع (معامل الإنتاج).  
٣ - الأثر الاقتصادي: الخدمات (تأثير السكان على النتائج).

يمكن استخدام جميع النظريات الحسابية، الموضوعية عند دراسة أحد أنظمة الطاقة (الميكانيك، أو الكهرباء) في دراسة الاقتصاد.

## اكتشاف روتشيلد في مجال الطاقة

ما اكتشفه روتشيلد هو المبدأ الأساسي للسلطة، التأثير على الناس وقيادتهم عن طريق استخدام نتائج الاكتشافات في مجال الاقتصاد. والمبدأ ينص على ما يلي: «عندما تكونون مستعدين لأخذ السلطة، سرعان ما سيسلمكم الشعب إياها»...

اكتشف روتشيلد أن للأموال، أو لحسابات ودائع القروض سلطة ضرورية، يمكن أن تستخدم لإقناع الناس (التأثير على الناس بدلاً من المجال المغنطيسي) بأن يرهنوا وضعهم المعاشي الجيد مقابل الوعود بوضع معاشي أفضل في المستقبل (بدلاً من التعويض الحقيقي). يجذب ذلك الوضع الناس نتيجة مبادلتهم على الورق بالوعود. اكتشف روتشيلد، أن بإمكانه إصدار عدد أكبر من الأوراق الثمينة، من استخدامها للتسديد، حتى يصبح في متناول يديه احتياطي ذهبي ما، كوسيلة لإقناع الزبائن بالأمان.

حقق روتشيلد أرباحه الثمينة عبر أشخاص محددين، وعبر حكومات. قاد ذلك إلى قيام عمليات عالية السرعة، ثم افترق روتشيلد عجزاً في كمية النقود، ودعم الرقابة على المنظومة النقدية، وجمع الأرباح عبر التهدات المنصوص عنها في العقود، وأعيدت الدورة من جديد. يمكن استخدام هذا الشكل من الضغط لإشغال الحرب. وبذلك استطاع التحكم بوجود الكتلة النقدية، وبهذا الشكل يتم تحديد المنتصر في الحرب.

حصلت الحكومة التي وافقت على منح روتشيلد الرقابة والتحكم باقتصادها على دعمه الكامل. جعل الدخل الذي حصل عليه روتشيلد من هذه الطريقة الاقتصادية، أكثر غنى. لقد اكتشف أن بخل الناس يدفع الحكومة لطباعة نقود أعلى من المستوى (العجز)، المحدد بكمية المعادن النفيسة، والبضائع والخدمات (مجمّل الإنتاج الوطني).

## الرأسمال الوهمي

ودور الاقتصادي «الورقي»..

يعد القرض، في البنية المذكورة، عنصراً نظيفاً، يدعى «نقد» ويحمل صفة رأس المال، لكنه عملياً رأسمال سلبي. يأخذ القرض شكل الخدمات، إلا أنه عملياً مسؤولة أودين. فالقرض أثر اقتصادي أكثر مما هو كتلة اقتصادية، وإن لم يتوازن هذا التأثير بشكل ما، فسيجري موازنته عن طريق القضاء على السكان (الحرب، والإبادة). يشكل إجمالي الإنتاج والخدمات رأسملاً حقيقياً، ويدعى بإجمالي الناتج الوطني، ويمكن طباعة كمية من النقود تعادل مستواه فقط، ويعبر بهذا الشكل عن كتلة اقتصادية: تعد الأموال التي تطبع زيادة على هذا المستوى، سلبية، وهذا ما يميز ظهور التأثير والأثر الاقتصادي. تؤدي التأثيرية الاقتصادية إلى ظهور الالتزامات. الورقية. توازن الحرب المنظمة، بقضائها على القروض، يلزم المجتمع بمبادلة القيم الفعلية (المواد النفيسة) بالنقود المنفوخة (المبالغ في طباعتها) وتعيد الموارد الطبيعية المتبقية ومشتقات هذه الموارد. اكتشف روتشيلد أن النقود تمنحه إمكانية إعادة



## توحيد الصناعة

يمكن تصوير مجمل المنظومة الصناعية على شكل نموذج الصناعة ثلاثية الطبقات حسب نوع الإنتاج: ١ - رأس المال، ٢ - البضائع، ٣ - الخدمات. يتلخص عيب أو (قصور) هكذا تصور في أنه من غير الممكن، على سبيل المثال، تحديد تأثير صناعة النسيج على صناعة التعدين. ينجم ذلك من أن صناعة النسيج وصناعة التعدين توجدان في طبقة واحدة، «صناعة البضائع» ويجري فقدان الخصوصية الصناعية عند توحيدهما في طبقة واحدة.

## النموذج E

يتكون الاقتصاد الوطني من تيارات متلازمة في زمن الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، والاستثمار. إذا عتبنا (حدداً) كل هذه العناصر، بما في ذلك العمل، في وحدات قياس محددة، بعدئذ يمكن لاحقاً تصور التيار كتيار في الشبكة الكهربائية، الذي يمكن قياس قيمه (بارامترات) وتغييرها لتتسجم مع الدقة المطلوبة.

يوجد ثلاثة عناصر إيجابية الطاقة في الكهرباء: المكثف، والريزستور، وملف التأثير، التي تقابل ثلاثة عناصر إيجابية في الاقتصاد، تسمى صناعة الرأسمال البحتة (النظيفة)، والبضائع، والخدمات..

تميز السعة الاقتصادية احتياطي رأس المال في هذا الشكل أو ذلك. تميز الناقلية الاقتصادية مستوى تأمين المواد لإنتاج البضائع. تميز التأثيرية الاقتصادية طاقة عطالة حركة الاقتصاد. تعرف هذه الظاهرة على مستوى السكان بالخدمات.

## التأثيرية الاقتصادية

يملك الملف التأثيري الكهربائي تياراً كهربائياً، كظاهرة (حادثة) أولية، وظهور الحقل المغنطيسي، كظاهرة ثانية (تالية) (طاقة كامنة). تملك التأثيرية الاقتصادية في مقابل ذلك حركة الكتلة النقدية، كظاهرة أولية، ومجال نشاط السكان كظاهرة ثانية (طاقة كامنة). عندما تصغر حركة الكتلة النقدية، يعاني مجال نشاط السكان، للمحافظة على الحركة (في الحالة الفسوى - الحرب). الطاقة الكامنة للمجتمع هي نتيجة العادات الاستهلاكية، والمعياري، والنمط (ستندارت) الحياتي، وبشكل عام غريزة البقاء.

## عوامل (ثوابت) التأثيرية للدراسة

١. السكان..
٢. تأثير النشاط الاقتصادي للحكومة..
٣. طريقة تمويل النشاطات المبيّنة أعلاه. (انظر مبدأ بيتر بافل - تضخم الكتلة النقدية).

## العلاقة المؤقتة

### بين التذبذبات ذاتية التشكل

يمكن إعادة صياغة النموذج المثلي للصناعة في مجال الكهرباء بعدة طرق. الطريقة البسيطة - تصور الطلب عن طريق التوتر، والعرض كالتيار. بعد إجراء التحويل، تأخذ العلاقة شكلاً يسمى الناقلية الكاملة، والتي تعد نتيجة ثلاثة عوامل اقتصادية: ١ - التيار غير المحسوب سلفاً، ٢ - التيار الحقيقي، ٣ - التيار المحسوب سلفاً. يعد التيار المحسوب سلفاً سبب الميزة الحياتية بالاحتياط من الطاقة (التموين الغذائي) لمرحلة العجز (فصل الشتاء). يتكون هذا التيار من المتطلبات المطلوبة من البنية الاقتصادية لمرحلة عجز الطاقة (مرحلة الشتاء). يتجلى التيار المحسوب سلفاً في صناعة في عدة أشكال، يعرفها أحدها بالموارد الإنتاجي. يعبر عن هذه الحاجة الخاصة (الصناعة من نوع: الرأسمال

والطلب.. بالمختصر تم اكتشاف أن الاقتصاد يخضع للقوانين نفسها التي تخضع لها الكهرباء، ويمكن استخدام كل القاعدة الحسابية المترامية، والتجربة العملية وعلوم الكمبيوتر المستخدمة في مجال الكهرباء، (يمكن استخدامها) في دراسة الاقتصاد.

لم يجر إصدار أي إعلان عام عن هذا الاكتشاف، وبقيت وما تزال، أهم أقسامه في أقصى درجات السرية، كالأقسام التالية على سبيل المثال: تقاس الحياة الإنسانية في النموذج الاقتصادي بالدولارات، والشرارة التي تظهر عند تشغيل المفتاح الموصل مع الحمل التأثيري، هي النظرية الحسابي لإشغال الحرب.

أكبر حاجز اصطدم الاقتصاد النظري معه هو وصف وتصوير التدبير المنزلي كالصناعة.. إنها صعوبة كبرى، لأن نوعية استهلاك الأسرة خاص (فردى) ويتعلق بدوره بالدخل، والأسعار، والعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى.

تم تحطى هذا الحاجز بطريقة غير مباشرة، وإحصائية باستخدام الاختبار بالصدمة لتحديد الميزات الجارية، التي تدعى بالمعاملات (المؤشرات) الاقتصادية.

في نهاية المطاف، وبما أن مسألة الاقتصاد النظري يمكن أن تحول ببساطة إلى مسألة في الكهرباء النظرية، وتحول النتائج التي نحصل عليها بالعكس، بالتالي، بالنسبة للاقتصاد فالمطلوب جداول بمعاملات (مؤشرات - ثوابت) التحويل والنظريات الأساسية فقط. كل ما تبقى يمكن الحصول عليه من الأعمال النموذجية في منهج الحساب والكهرباء. بناء على هذه المقاربة ليس حتمياً نشر الأعمال الكاملة في الاقتصاد، مما يسهل بشكل ملموس المحافظة على سرية المشاريع.

## مخططات الصناعة

يحدد المفهوم المثالي للصناعة بأنها المنظومة التي تحصل على المستلزمات من القطاعات الأخرى وتحولها على شكل بضائع تصلح للبيع والتوزيع في القطاعات الأخرى. تملك هذه المنظومة عدة مداخل ومخرجاً واحداً. ما يفهم في المجتمع تحت تسمية الصناعة في رقم واحد، هو في الواقع العملي مجمع كامل، تحت سقف واحد، ينتج بضاعة واحدة أو أكثر...

## طبقات الصناعة الثلاث

تقسم الصناعة إلى ثلاثة أصناف أو ثلاث طبقات حسب نوع الإنتاج:

- الطبقة الأولى: رأس المال (الموارد).
- الطبقة الثانية: البضائع (بضائع الاستهلاك).
- الطبقة الثالثة: الخدمات (التأثير على السكان) توجد صناعة الطبقة الأولى في ثلاثة مستويات: ١ - طبيعي: مصادر الطاقة والمواد الخام. ٢ - حكومي: إصدار النقود المعادلة للناتج الوطني العام، وفائض النقود التي تزيد عن الناتج الوطني العام (التضخم النقدي). ٣ - المصري: منح الأموال كقرض لزيادة القدرة الاقتصادية، عن طريق إيداع حسابات ودائع القروض. صناعة الطبقة الثانية هي الصناعة التي تنتج بضائع الاستهلاك الحقيقية. هذه الطبقة بالتحديد هي التي يقيمها المجتمع على أنها متطابقة مع مفهوم «الصناعة». صناعة الطبقة الثالثة تنتج الخدمات، وليس البضائع الحقيقية. تتكون من الاستهلاك والحكومة، أما ما «نتج» فهو النشاط البشري مع السكان في صفة الأساس الصناعي.

## الاقتصاد يخضع للقوانين

نفسها التي تخضع

لها الكهرباء، ويمكن

استخدام كل القاعدة

الحسابية المترامية،

والتجربة العملية وعلوم

الكمبيوتر المستخدمة

في مجال الكهرباء،

في دراسة الاقتصاد..

الصايف) يعبر عنها في المصطلحات الكهربائية بالسة، أما المورد أو المصدر. الشحنة المترامية. يجري التأخير في تحقيق الحاجات والطلبات الصناعية نتيجة معامل حمل الإصدار المسبق.

لا يعاني التيار الحقيقي في الشكل المثالي من التأخير. إن التيار الذي يدعى تيار «استلم اليوم» - أنتج (أصدر) اليوم»، يعبر عن ميزة الطلب الصناعية (الصناعة من نوع: الاستخدام النظيف) يعبر عنها في المصطلحات الكهربائية بالناقلية، إنها تشبه السكر (الصمام) الاقتصادي (يشثت العنصر).

يعرف التيار غير المحسوب سلفاً بالطاقة الكامنة أو العادات. يعبر في الكهرباء عن هذه الظاهرة بالتأثيرية (المثيل الاقتصادي = الصناعة من النوع خدمات صافية) في الذي تولد حركة التيار الكهربائي (المثيل المنطيسي) = حركة الكتلة المالية) تولد حقلًا مغنطيسياً (المثيل الاقتصادي = السكان النشطاء). والحقل المغنطيسي (السكان الفعالون - النشطاء) في حال تصغير التيار (حركة الكتلة المالية)، تصغر (الحرب) بإعطائها الطاقة للمحافظة على التيار (حركة الكتلة المالية - الطاقة).

البديل الآخر للحرب المموسة كأثر اقتصادي، هو برنامج الرفاه والسعادة المفتوح (الدائم، الذي لا أجل له)، أو برنامج الفضاء المفتوح (الذي لا أجل له) (ذو) المنافع العالية.

تتلخص صعوبات استقرار الاقتصاد في العديد من المتطلبات الكبيرة، والتي تحدّد ب: ١ - المبالغة بالمتطلبات، الشح، ٢ - العدد الكبير من السكان. تنتج العوامل المبينة أعلاه التأثيرية الاقتصادية الفائضة، التي يمكن أن تتوازن فقط من خلال السعة الاقتصادية (الموارد الفعلية والأسعار، أي البضائع والخدمات).

برنامج الرفاه الاجتماعي - هو منظومة قروض توازنية مفتوحة لأجل، لا غير، تخلق صناعة وهمية، مانحة لذلك القسم الفارغ من السكان سقفاً وغطاءً. يفيد هذا البرنامج لأن القسم الفارغ من السكان يمكن أن يخدم كجيش تحت تصرف النخبة.

يجب على كل من وقع في الصنارة الاقتصادية أن يذهب وراء النخبة. تتلخص طريقة إدخال كمية كبيرة من سعة الاستقرار في الاستلاف تحت مسميات «القروض». هذا هو القانون الرابع للحركة - الهجوم، الذي يتلخص جوهره في أن تتخذ إجراءات، وتهجر المنظومة حتى يعود رد فعل هذا الإجراء إلى نقطة التأثير. رد الفعل المؤجل - وسيلة الإحياء هي تغيير المنظومة، وقبل ذلك تحصل ردة الفعل. يصبح السياسيون مشهورين في «زمنهم» بفضل هذه الطريقة بالتحديد، ويدفع المجتمع ثمن ذلك لاحقاً. وحدة القياس الفعلية لهذه السياسة هي: زمن التأجيل.

وتحصل النتيجة ذاتها عندما تطبع الحكومة نقوداً تفوق حدود إجمالي الناتج الوطني، وهذا ما يسمى في الاقتصاد بالتضخم. (التضخم هو طباعة نقد يفوق حد الناتج الإجمالي الوطني. يمكن للمتحكمين بالقرار تعليل ذلك بتغيير أسعار حوامل الطاقة، أو بأي سبب آخر، وذلك بسبب عدم معرفة الأسباب الحقيقية، لكن السبب الحقيقي والوحيد للتضخم - هو طباعة نقد يفوق إجمالي الناتج الوطني). تصل الكمية الكبيرة من النقود إلى المجتمع ويجري توازن على الاستهلاك، وتظهر الثقة المزورة في الناس لفترة محددة من زمن حبس الوحش ضمن القفص.

يقود ذلك كله في نهاية المطاف إلى الحرب في سبيل المحافظة على التوازن، لأن الحرب هي عملية الإبعاد الجسدي للمقترض. والسياسة هي الناس الذين يتم استجارهم بشكل جماهيري لتبرير الحرب، ولتحمل المسؤولية، وكأنها تنظف الوعي الاجتماعي.

لو فكر الناس فعلاً بأشقاؤهم، لتحكموا باستهلاكهم (الشجع والنش وتراكم الحاصلات وغيرها..). وفي هذه الحالة لن يعملوا وفق نظام الاقتراض وبرنامج الرفاه الاجتماعي، التي تقرض العامل لإرضاء «القمة»..

• يتبع..



# وإنما القصيدة ما وقَّعه الشعراء في كل زمان

يبقى الشعر الفن الأكثر التصاقاً بالكائن الإنساني، يبقى كذلك وإن ابتعد عن حياتنا المهدورة في مطحنة الاستهلاك.. فهما متمثالان في المصير.. لذا يكفيننا للاحتفال بمرور «يوم الشعر العالمي» أن نحتفل بالشعر نفسه، بهذه القصيدة الطويلة التي تناوب الشعراء كلهم على توقيعها بأسمائهم، وكل عمر مهدور فيها ليس سوى مقطع.. فلنحتفل به إذاً، كما لو كان صديقاً في عيد ميلاده..

من أنا ؟  
كان يمكن أن لا يحالفني الوحي  
والوحي حظّ الوحيدين  
إن القصيدة رمية نرد  
على رقعة من ظلام  
تشع ، وقد لا تشع  
فيهوي الكلام  
كريش على الرمل  
لا دور لي في القصيدة  
غير امتثالي لإيقاعها :  
حركات الأحاسيس حساً يعدل حساً  
وحدساً ينزل معنى  
وغيبوبة في صدق الكلمات  
وصورة نفسي التي انتقلت  
من أنأي إلى غيرها .

● محمود درويش

● راينر ماريا ريلكه

ضعي زرافة في إناء  
سمكة في حديقة

ضع مندليك الأبيض على الرصيف  
واجلس إلى جانبي تحت هذا المطر الحنون  
لأبوح لك بسر خطير  
أصرف أدلاءك ومرشدك  
والق إلى الوحل.. إلى النار  
بكل ما كتبت من حواش وانطباعات  
إن أي فلاح عجوز  
يروي لك.. بيتين من العتابا  
كل تاريخ الشرق  
وهو يدرج لفاثته أمام خيمته .

● محمد الماغوط

● وديع سعادة

نتسلق أعالي الحب  
ونفتح الباب للإنسان، للنور، للنبات، للحشرة  
وربما علينا اتباع  
نداء الحقيقة  
بين الرؤية السحيقة للوتس  
وراهن قرننا .

● سه راب سبهي - قلت لها :



راينر ماريا ريلكه



بسام حجار



محمد الماغوط

ضعي عصفوراً ووحيد قرن  
في قفص واحد  
وصدقي  
أنهما سيتحابان  
لأنك تريدني ذلك  
بالعناد الذي يجعلك تحسبين النوم  
عطلة زائفة

● بسام حجار

إن الكلمة لتبدو فرضاً علي الآن..  
بلى.. إنه لفرض أن أتكلم..  
ملايين من الذكريات تلح علي..  
بل.. أكثر من ملايين

إني أدفع عن عطر الأزهار الذي ينتظر مني أن  
أبدعه .

ولكني فريسة البأس في طائرتي اللعينة .  
ليس للحب حدود .

سيظل الحب أكبر وأغنى.. مهما أحببنا ..  
إني أمضغ فكرتي كقطعة من الخشب  
وحلمي ؟ .. يا للمقبرة الضخمة تراقب الليل !  
يجب أن نقتل الليل..  
يجب أن نقتله..

للتبقي الحياة من ورائه ..

● مالك حداد

● منذر مصري

حين أموت سأستمر بسماع ارتجافة فستانك في  
الريح  
أحدهم قرأ هذه الأبيات سأل:  
(كيف ذلك؟  
أي ستسمع؟  
أي ارتجافة؟  
أي فستان؟  
أي ريح؟)

قلت له أن يصمت  
أن يجلس إلى طاولتي  
أن يشرب نبيذي  
أن يكتب هذه الأبيات:

حين أموت سأستمر بسماع ارتجافة فستانك في  
الريح..

● خوان جيلمان

● خوان جيلمان

## مهزلة حجازي



تلقت الأوساط الثقافية العربية بانزعاج شديد نبأ فوز الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي بجائزة الملتقى الدولي الثاني للشعر العربي، وذلك لكونه مقرر ومنظم الملتقى، حيث ترأس اللجنة التحضيرية التي حددت محاور الملتقى، والتي اختارت ضيوفه، وهو الذي اختار أيضاً المحكمين في اللجنة، التي ضمت كلاً من العراقي علي جعفر العلق، والمصريين محمود الربيعي، ومحمد عبد المطلب، وفاروق شوشة، إضافة إلى رئيسها الكاتب التونسي عبد السلام المسدي... هذا فضلاً عن كونه رئيساً للجنة الشعر في المجلس الأعلى للثقافة بمصر. كما أنه استبعد كل شعراء قصيدة النثر.

في الواقع لا أحد يعرف من هم الشعراء الذين دخل حجازي المنافسة ضدهم، واستطاع فخرهم والفوز عليهم... يقول الناقد محمد عبد المطلب عضو لجنة الشعر ولجنة تحكيم الجائزة: أن سعدي يوسف وأدونيس وعفيفي مطر كانوا مرشحين للجائزة أيضاً إضافة لحجازي. وحين سئل عن سبب غياب الشعراء المذكورين عن حضور فعاليات الملتقى، أجاب بأن «اللجنة اجتمعت قبل الملتقى بعشرة أيام، ولو حدث وفاز أحدهم بالجائزة لأخبرناه واتصلنا به للمجيء»!! لقد تركت هذه المهزلة الكثير من علامات الاستفهام لدى جميع من تابع الحدث، فكيف يقوم شاعر بأهمية حجازي بالمغامرة بتاريخه الأدبي الحافل في سبيل جائزة لن تصيبه وحدها، مهما بلغت أهميتها، أميراً جديداً للشعراء؟! وهل صارت منتديات ولقاءات المثقفين المغلقة، بكل ما تحفل به من محسوبة وشللية مبتذلة، هي المقياس الوحيد لفحولة الشاعر، وأضحى الفوز بأكاليل غارها الزنيفة هو مشروعه الأدبي الوحيد؟! وهل مازالت المؤسسات الثقافية القائمة قادرة على توجيه دفة ثقافة عربية عليلة، تدور في حلقتها المفرغة منذ عقود؟! أسئلة كثيرة لا ندري كيف سيجيب عنها العم حجازي وأصدقائه!!

## تمديد قبول مسابقة «قاسيون»

خلال فترة تنتهي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣١، مع البيانات الشخصية للمشاركة وعنوان الإقامة.

لجنة التحكيم مؤلفة من الأساتذة: د. غزوان زركلي، سميح شقير، بندر عبد الحميد، لقمان ديركي، محمد علي طه. وستعمل جريدة «قاسيون» بعد إعلان النتائج ما يمكن كي تخرج النصوص الفائزة إلى الناس كأغان.

### الجوائز

الجائزة الأولى: كمبيوتر محمول..

الجائزة الثانية: كمبيوتر عادي..

الجائزة الثالثة: المجموعة الكاملة لمحمود درويش والأعمال الروائية لغابرييل غارسيا ماركيز.  
وسيتم توزيع الجوائز في حفل خاص يعلن عنه لاحقاً.

■ ■

تمدد جريدة «قاسيون» قبول المساهمات في المسابقة التي أعلنتها لأفضل كلمات أغنية وطنية حتى نهاية شهر نيسان، وذلك بناء على رغبات القراء والمهتمين.

### شروط المسابقة:

المسابقة مفتوحة للجميع، بغض النظر عن أعمار المشاركين أو تجاربهم، وليس هناك قيود على أسلوب النص، علماً أنه لا يقبل للشاعر إلا نص واحد، مع أفضلية للنصوص التي تتعد عن الإنشاء والمباشرة، كذلك لا شروط على شكل النص، حيث ستقبل في هذا الإطار النصوص الشعرية بمختلف أنواعها: القصيدة العمودية، قصيدة التفعيلة، وقصيدة النثر، على أن يتقدم من يرغب بالمشاركة بإرسال نصه عبر المراسلين المعتمدين أو على عنوان الجريدة الإلكتروني:  
general@kassiou.org

## بديع صقور في تركيا

شارك الشاعر والناقد السوري بديع صقور، بدعوة من نقابة الكتاب الأتراك، في فعاليات يوم الشعر العالمي التي شهدتها تركيا ابتداء من ٢١ آذار الجاري، بمشاركة شعراء من العالم، وعلى هامش الفعاليات أقيم أمسية شعرية في مدينة السويدية. يذكر أن صقور شاعر وقاص وفي رصيده العديد من المجموعات نذكر منها: «جلنار البحر»، و«حاضر الآن دائماً»، و«أعد الوردة إلى السماء».





# معرض رياض التتعار:

## اللون كقريحة صغيرة.. أو أكثر

◀ عساف محمد العساف

تستضيف صالة عشتار للفنون الجميلة في العدوي معرض الفنان رياض الشعار، وهذا هو المعرض الفردي الثاني للفنان في دمشق بعد معرضه الأول في الصالة نفسها العام الفانت، وقد سبقته عدة معارض فردية وجماعية في صالات مختلفة داخل سورية وخارجها. يستسلم من يشاهد لوحات الفنان رياض الشعار لأول مرة للتشابه الأولي بين أجواء لوحاته وبين أجواء الملون العراقي الكبير جبر علوان، إذ قلما يشاهد أحد ما لوحة لرياض الشعار إلا ويطلق حكمه الفوري «كأنها لجبر علوان»، وهذه تهمة يتمنى الكثيرون الالتصاق بها نظرا لجمال مدرسة هذا الفنان المتميز إلا أنها لا تعبر إلا عن حكم متسرع لا يرى في اللون إلا مساحاته وامتداداته وعلاماته الحيوية، دون أن يعير اهتماما لشخصية اللون وحركيته في فضاء اللوحة.



يستغل رياض كثيرا على التدرج اللوني في لوحته، باحثا عن فسحة من الفئائية في مزاجية اللون المتقلبة بين الحار والبارد، فتراه حيناً يمضي مع الأحمر إلى آخر اشتعالاته وموارنه التي تصبغ اللوحة بمزاجه القلق والمتوتر وحيناً يفاجئك الود بين حرارة الأحمر وحيادية ألوان أخرى مثل الفضي أو تدرجات متنوعة من الغامق الممتزج بنثرات ضوء هنا أو هناك، وفي لوحات أخرى تتراجع شخصية اللون الخاصة لمصلحة حوارية ألوان مختلفة تتمازج بحركية توحى بعيشة وجود المتناقضات في محيط واحد دون أن يمتد اللون ليلاقى نقيضه في برزخ مشترك يحتوي هذا الحوار اللوني ويحفظ لكل لون كلمته في اللوحة. تمتهن لوحة رياض فضح مكوناته الداخلية،

ضربات ريشته القلقة وانتقالها من لون إلى آخر ومن تدرجة إلى مزيج لوني تبتئ بشخصية تهجس بالأستلة وتشتغل على جسر المسافة بين الكائن ومحيطه، بين الإنسان وآخره الذي يشبهه وتبعده التفاصيل ووهم الاختلاف عن قرينه الأزلي.

ما يميز لوحة الشعار وتجربته اللونية أنها تتراكم على ذاتها مضيئة أبعادا جديدة لرؤيته الفنية التي تستند على امتصاص واقتناص للحظات التي تختزن طاقات عاطفية هائلة وبثها في الفضاءات المتروكة بين شخصية اللوحة الرئيسية وظلال محيطها المستكين لحالة الحوار الصامت هذه والتي تبتئ عن كل ما لا يمكن قوله مباشرة. تشكل المرأة موضوعا مفضلاً عند فناننا، المرأة

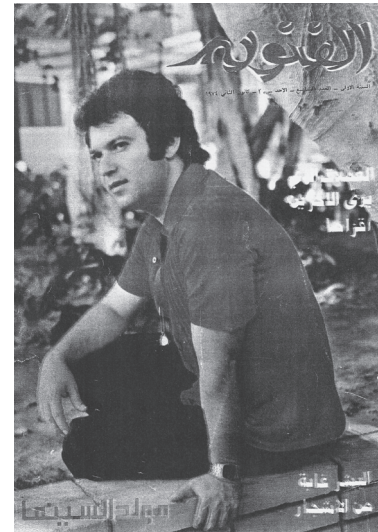
بما هي محور وملتمى وناظم لكثير من تقلبات الإنسان وانفعالاته وصمته تجاه ما يحدث حوله، هذه المرأة - المستلقية داخل شريطة اللون الممزقة - والتي تشغل أبعادها فضاء اللوحة وتمتص ضوء اللون لتتمايز عن الظل المحيط بها الذي يؤسسه الشعار من اللون نفسه وكأنه يخلق حواراً داخل اللون الواحد وربما هذه إحدى الثيمات الرئيسية التي تميز أسلوب رياض الشعار عن أسلوب جبر علوان، فبينما يميل جبر لإغناء لوحته بألوان مختلفة تغذيها تجربته الحياتية وانفتاحه على ثقافات مختلفة ومدارس متنوعة، ينحو رياض للبحث داخل اللون الواحد عن لحظات اختلاف وكأنه موشور يكسر اللون لتدرجاته المختلفة وينثرها على خلفية من لدن اللون ذاته وهذه

ميزة يتقنها الشعار كثيراً ويمضي بها إلى أبعادها النهائية. تستغرق تنويعات الأحمر الحار أو الأخضر وظلاله وفي لوحات أخرى ألوان باردة هي مزيج من الأزرق والبنفسجي الغامق معظم المساحات اللونية لرياض الشعار وأحياناً يزاوج في لوحة واحدة بين لونين من طبيعتين مختلفتين مثل الأحمر كلون رئيسي لشخصيات اللوحة مع محيط من الفضي أو البنفسجي وهو بذلك يعطي الشخصية تميزاً لونها لا يلغي بحال من الأحوال وجود هذا المحيط بتفاصيله الكثيرة المستترة بالحركة الرشيقية لريشته وهي ترسم هذه التفاصيل التي تقيد انطلاقاً هذا اللون الرئيسي وتشعر أنك أن مزيداً مما يريد اللون أن يقوله مازال رهين هذه المعادلة

## في البحث عن مجلة فنية سورية

### إعادة اكتشاف مجلة «الفنون» ١٩٧٣-١٩٧٥

◀ منار ديب



رغم أن التجربة الفنية السورية الحديثة يزيد عمرها عن القرن من الغناء والمسرح إلى السينما والإذاعة والتلفزيون، ورغم أن الصحافة السورية قد نشأت في القرن التاسع عشر إلا أن ظاهرة الصحافة الفنية لم تستطع أن تتكسر في البلد، فيما تبدأ التجربة المصرية المتخصصة مبكراً منذ الثلاثينات مع مجلات كـ «الكواكب» (المستمرة في الصدور) و«مسامرات الحبيب». وقد ظهرت أولى الكتابات الصحفية عن الفن في سوريا في مطبوعات لا تحمل هذه الهوية خصصت صفحات للشأن الفني في وقت متأخر نسبياً، مع مجلات مستقلة كـ «الدنيا» لعبد الفني الطري، و«الرقيب» لعثمان الشمرة، و«عصا الجنة» لنشأت التغلبي والتي صدرت بين الاستقلال ومرحلة الوحدة، وبالترزامن معها صدرت مجلة «الإذاعة السورية» عن الإذاعة

في العام ١٩٥٣ وهي المجلة الأقرب إلى التخصص وإن اتخذت في بداياتها طابعاً ثقافياً عاماً، واستمرت هذه المطبوعة بالصدور تحت اسم «هنا دمشق» مع تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ثم «فنون» نهاية الثمانينات وهي المستمرة بالصدور إلى اليوم لكن دون أن تشكل فرقا، بل أن مستواها إلى تراجع وحضورها إلى خفوت، وشهدت السنوات الأخيرة صدور مجلات فنية خاصة، لم تستطع للأسف أن تستثمر النهضة الدرامية التلفزيونية التي انطلقت أواخر الثمانينات وتعززت، كما فشلت في تشكيل حركة نقدية موازية لهذا الإنتاج الغزير، تحافظ على الطابع الترفيهي للصحيفة دون فقدان الحس النقدي، وتروج للأعمال السورية بقدر ما توفر ساحة لمناقشتها وتطويرها، هذه المجلات الجديدة كانت أقرب إلى المجلات النسائية الخفيفة أو مجرد حوامل إعلانية ومساحات للعلاقات العامة.

ربما قللة هم من سمعوا بمجلة «الفنون» الأسبوعية والتي صدرت عن نقابة الفنانين في الجمهورية العربية السورية بين ١٩٧٣-١٩٧٥ ثم توقفت، وإذا كانت النقابة على علاقتها هي جهة مهية لإصدار مطبوعة من هذا النوع اليوم، ما دامت شركات الإنتاج رغم كل إمكاناتها لا تفعل ذلك، فإنه من اللافت أن تصدر معظم أعداد المجلة في العام ١٩٧٤ الذي شهد ذروة الإنتاج السينمائي السوري، ٢٠ فيلماً (١٤ للقطاع الخاص و٦ للمؤسسة السينمائية).

مما هو جدير بالاهتمام أن المجلة كانت تحاول أن تسد النقص الحاصل في مواكبة الجالة الفنية السورية، إذ نجد إلى اليوم أن المنابر العربية تهتم بحفنة من الأسماء السورية دون سواها وتبعاً لاعتبارات تختلف عن الاعتبارات المحلية، كما نجد أن المجلة اهتمت بفنون متنوعة، وحافظت على طابع ترفيهي ثقافي ضمن ظروفها ولم تقترب من الابتدال.

«الفنون» كان مديرها المسؤول هو الفنان هاني الروماني، ورأس تحريرها المخرج مروان المؤذن، أما مدير تحريرها فكان الشاعر إلياس الفاضل.

في العدد السابع الصادر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٤ والذي احتل غلافه المطرب موفق بهجت ضيف العدد، نجد أخباراً ومتابعات تشير إلى ساحة فنية نشطة على جميع الصعيد، ومقابلة مع أمير البرق محمد عبد الكريم أجزاها الصحفي المعروف سعيد المانع، وحلقة من مذكرات الفنان عدنان قريش تكتبها رويدة الجراح، ومادة عن تاريخ السينما ترجمتها (الآنسة نهاد كورية)، لقاء مع ياسين بقوش، أخبار عالمية مع صور (ساختية)، أخبار عربية وصفحات لحل المشكلات، وأخرى للتسالي والتعارف، وإعلانات غير حكومية. وأخيراً بوستر لكلوديا كاردنالي بالمايوه.

## القدس وطعنة أخرى

◀ جهاد أبو غياضة

هي القدس عاصمة السلام الأبدي ... عاصمة الأديان والتراث الحضاري للإنسانية جمعاء وفي عام ٢٠٠٩م عاصمة الثقافة العربية، فني الحين الذي تناضل فيه النخب الثقافية الحرة لإعطاء هذا الحدث مداه الحيوي وأبعاده الجيوثقافية والسياسية حتى في حملة أهلية تنطلق من خمسة أماكن هي «القدس وبيت لحم والناصرة ومخيم ماراليلاب في لبنان وغزة» لتشمل العالم أجمع، يطالعنا خبر يذهب بالألباب لما حمله من تحطيم للمفاهيم حتى الخاطئة منها وهو ترشيح الإذاعة الإسرائيلية للمغنية الفلسطينية ميرا عوض من عرب ال٨٤ والمغنية الإسرائيلية أحيون عام نيني لتمثيل إسرائيل في مسابقة الغناء الأوروبية «بوروفيجن» كشكل جديد من أشكال التطبيع الثقافي في زمن بات التطبيع فيه صفة تقدمية! لكن الخطير والملفت هو الحجج الواهية والمنطق الشاذ الذي جاء في معرض تبرير ميرا عوض إقدامها على قبول الترشيح بقولها: «إن وجودي في إسرائيل هو أمر واقع فأنا ولدت في هذا البلد وبالتالي فتمثيلي له أمر واقع ويجب أن نبحت دائماً عن المستقبل وعلى الرغم من أن الماضي مهم فإن مستقبلي ومستقبل أولادي أهم»

لتضيف: «نحن نفهم كيف يمكن أن يبدو القرار مثيراً للسخرية حيث يتم إرسال مغنية فلسطينية جنباً لجنب مع مغنية يهودية»، لكن المثير للسخرية حقا هو دور الدمية في يد الصهيونية الذي ستؤديه، فوجودها ليس منة ولا اعترافاً بحق الفلسطينيين في الحياة، بل المقصود هو حملة دعائية تظهر للعالم كم أن إسرائيل حرة ولبيرالية وبأن اليهود يتعايشون مع العرب بشكل حر ومتساو وصورة المغنيتين لهي الدليل الصادق على ذلك خصوصا بعد ارتفاع حدة الانتقادات والمطالبات الدولية لإسرائيل باحترام حقوق السكان العرب وخاصة بعد أحداث أم الفحم ٢٠٠٧م ويافا ٢٠٠٨م والأهم محاولة تلميع صورة إسرائيل عالمياً بعد العدوان الأخير على غزة الذي عدد ضحاياه الـ ١٤٠ شهيد، وآلاف الجرحى والموقوفين.

هذا الحدث بكل مفاعيله هو جريمة حرب بحق الثقافة العربية وطعنة غدر في جبين القدس عاصمة للثقافة العربية، وقبلة لأحرار العالم على اختلاف انتماءاتهم الدينية والنضالية، سيلقى صدها بين دعاة التطبيع وقد ينجح في تأدية الوظيفة المرجوة صهيونياً منه لكنه كأي فعل ضد الطبيعة والمعقول سيزول وينسى كان لم يكن وتبقى القدس لكن يا ترى هل ستسسى القدس هذه الطعنة؟



## بسام البدر: الأسلوب أولاً



يقدم الفنان الفوتوغرافي بسام البدر (مواليد حمص ١٩٦٩) في ستة وعشرين عملاً مناخاً بصرياً خاصاً، يمزج بين الفوتوغرافيا والتشكيل؛ حيث تتدخل معالجات الكمبيوتر في التأثير على المشهد لتمنحه بعداً آخر، حين تقوده من الواقعي إلى الحلم، ولعل أكثر ما يميز عين البدر هو التركيز على الحركة، متحدياً بذلك قانون التصوير الأساسي في القبض على اللحظة ثابتاً. تتناول اللوحات مواضيع مختلفة بين الطبيعة والحيوان والرقص الصوفي، وما يجمع شتاتها هو الأسلوب، كما لو أننا في معرض للأسلوب أكثر مما نحن أمام بحث أو موضوع. يذكر أن للفنان بسام البدر عدة معارض للتصوير الضوئي داخل سورية وخارجها، إضافة إلى مشاركته في معارض جماعية متعددة

## وثائقي عن:

### الثائر السوري رمضان شلاش

تم الآن عمليات تصوير الفيلم الوثائقي «رمضان شلاش» الذي كتب نصه تحسين الجهجاه ونايف قبايعي، وهو من إخراج محمد الأسدي.

قال ونستون تشرشل: «عدونا في الشرق اثنان: أحدهما هو لينين في الشمال، والآخر هو رمضان شلاش في الجنوب»... وشلاش واحد من كبار رجال الثورة السورية الكبرى، تمرد على الملك فيصل أثناء احتلال الإنكليز لمدينة دير الزور، واستطاع تجميع (٥٠٠٠) فارس قاموا تحت غمرته بتحرير المدينة.

يحاول الفيلم تقديم صورة جلية عن حياة هذا البطل والتعريف به من خلال وثائق موجودة لدى وزارات الخارجية العربية والعالمية، إضافة إلى شهادات معاصريه ممن اشتركوا معه في الثورة. وسيكون الفيلم مقدمة لمسلسل تلفزيوني عن هذا الرمز الوطني الكبير الذي لم يأخذ حقه، وما يزال مجهولاً لدى كثير من السوريين. كما وتجري الآن مداولات لكتابة نص مسلسل تلفزيوني من المرجح أن يتعاون في كتابته كل من نجيب نصير وخليل درويش اعتماداً على المادة الوثائقية الكبيرة التي لا يتسع لها متن الفيلم.